هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير مراجعة البرامج في الكلية

برنامج بكالوريوس الفنون في التصميم الداخلي

كلية الفنون والتصميم

الجامعة الملكية للبنات

مملكة البحرين

تاريخ المراجعة 31 أكتوبر–2 نوفمبر 2016

HC092-C2-R092

جدول المحتويات

عملية مراجعة البرامج في الكلية..... 2
1.المؤشر (1): برنامج التعلُّم 7
2.المؤشر (2): كفاءة البرنامج.....15
3.المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين 25
4.المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة.....35
5.الاستنتاج..... 43

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لهيئة جودة التعليم والتدريب- مملكة البحرين 2017

عملية مراجعة البرامج في الكلية

أ- إطار مراجعة البرامج في الكلية

من أجل تلبية الحاجة إلى نظامٍ صارمٍ لضمان الجودة في منظومة التعليم في مملكة البحرين، قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب بتطوير وتنفيذ عمليتين للمراجعة هما: المراجعة المؤسسية ومراجعة البرامج في الكلية، حيث إن من المؤمل أن تؤدي نتائجهما إلى زيادة الثقة في نظام التعليم العالي في مملكة البحرين على المستوى الوطني، والإقليمي، والعالمي.

هناك ثلاثة أهداف رئيسة لمراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية، وهي:

- تزويد صانعي القرار (في مؤسسات التعليم العالي، وهيئة جودة التعليم والتدريب، ومجلس التعليم العالي، والطلبة وأولياء أمورهم، وجهات التوظيف المحتملة للخريجين، والجهات الأخرى ذات العلاقة) بأحكام تستند إلى الأدلة حول جودة برامج التعلُّم؛
- دعم تطوير العمليات الداخلية لضمان الجودة من خلال المعلومات حول الممارسات الجيدة الناشئة والتحديات، إلى جانب الآراء التقييمية والتحسين المستمر؛
- تعزيز سمعة قطاع التعليم العالي البحريني إقليميًّا وعالميًّا.

أما المؤشرات الأربعة التي تستخدم لقياس ما إذا كان البرنامج مستوفيًا للحد الأدنى من المعايير أم لا، فهي:

المؤشر (1): **برنامج التعلُّم**

يُظهِر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومُخرجات التعلُّم المطلوبة، والتقييم.

المؤشر (2): **كفاءة البرنامج**

يُعدّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

المؤشر (3): **المعايير الأكاديمية للخريجين**

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

المؤشر (4): **فاعلية إدارة وضمان الجودة**

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

تشير لجنة المراجعة في تقرير المراجعة فيما إذا كان البرنامج مستوفيًا لكل مؤشر من المؤشرات الأربعة. فإذا كان البرنامج مستوفيًا لكلٍّ منها، فستكون هناك عبارة استنتاجيّة تذكر بأن هناك "ثقة" في البرنامج.

وإذا كان البرنامج مستوفيًا لاثنين أو ثلاثة من هذه المؤشرات، بما فيها المؤشر الأول، فسيُحكم عليه بأنه على "قدْرٍ محدود من الثقة"؛ أما إذا كان البرنامج مستوفيًا لمؤشرٍ واحدٍ فقط من هذه المؤشرات، أو غير مستوفٍ لأي منها، أو غير مستوفٍ للمؤشر رقم: (1)، فسيكون الحُكم عليه بأن البرنامج "غير جدير بالثقة"، كما هو موضَّح بالجدول التالي:

جدول رقم 1: معايير الحُكم

المعايير	الحُكم
جميع المؤشرات الأربعة مستوفاة	جدير بالثقة
استيفاء اثنين أو ثلاثة من المؤشرات، بما فيها المؤشر رقم(1)	هناك قدْر محدود من الثقة
استيفاء مؤشر واحد فقط أو عدم استيفاء كافة المؤشرات	غير جدير بالثقة
في جميع الحالات وعندما يكون المؤشر رقم (1) غير مُستوفٍ	

ب- عملية مراجعات البرامج الأكاديمية في الجامعة الملكية للبنات

أُجريت عملية مراجعة البرامج في الكلية للبرامج التي تطرحها كلية الفنون والتصميم في الجامعة الملكية للبنات من قبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم

والتدريب، بموجب التخويل الممنوح لها لمراجعة جودة التعليم العالي في مملكة البحرين. وقد تم إجراء الزيارة الميدانية في الفترة من 31 أكتوبر – 2 نوفمبر 2016، للبرامج الأكاديمية التي تطرحها الكلية وهي: (برنامج بكالوريوس الفنون في تصميم الأزياء، برنامج بكالوريوس الفنون في التصميم الجرافيكي، برنامج بكالوريوس الفنون في التصميم الداخلي، وبرنامج ماجستير في إدارة التصميم).

وقد قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب بإخطار الجامعة الملكية للبنات في 17 أبريل 2016، بأنها سوف تخضع لعمليات مراجعة البرامج الأكاديمية لبرامجها في الفنون والتصميم، إلى جانب القيام بزيارة ميدانية، كان من المزمع إجراؤها في شهر أكتوبر/ نوفمبر 2016. واستعدادًا لهذه العملية، قامت الجامعة الملكية للبنات بعمليات تقييم ذاتي لكافة برامجها، وقدمت على أثرها تقارير التقييم الذاتي مع ملحقاتها، وذلك في الموعد المتفق عليه لهذا الغرض في شهر يونيو 2016.

وقد شكَّلت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب لجنة مراجعة مؤلفة من خبراء في مجال تصميم الأزياء، التصميم الجرافيكي، التصميم الداخلي، وإدارة التصميم والتعليم وفي التعليم العالي؛ ممن لديهم خبرة في المراجعات الخارجية لجودة البرامج الأكاديمية. وقد تكوَّنت هذه اللجنة من (8) مراجعين خارجيين.

ويتضمن هذا التقرير الاستنتاجات المدعومة بالأدلة التي توصلت إليها لجنة المراجعة بالاستناد إلى:

(i) تحليل تقرير التقييم الذاتي والمواد المساندة التي أعدّتها المؤسسة قبل الزيارة الميدانية التي تمت لغرض المراجعة من قِبل النُّظراء؛
(ii) التحليل المستمد من المناقشات التي أجرتها لجنة المراجعة مع مختلف الجهات ذات العلاقة (أعضاء هيئة التدريس، الطلبة، الخريجين، وأرباب العمل)؛
(iii) التحليل المستنِد إلى الوثائق الإضافية التي طلبتها لجنة المراجعة وتم تقديمها خلال الزيارة الميدانية.

ومن المتوقع أن تستفيد الجامعة الملكية للبنات من النتائج الواردة في هذا التقرير؛ وذلك من أجل تقوية برنامجها لبكالوريوس الفنون في التصميم الداخلي. وإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي تدرك أن مسألة ضمان الجودة هي مسئولية مؤسسة التعليم العالي نفسها. لذا فإن من حق الجامعة الملكية للبنات أن تقرر كيفية التعامل مع التوصيات الواردة في تقرير المراجعة هذا. ومع ذلك، وبعد مضي ثلاثة أشهر على نشر هذا التقرير، فإنه يجب على الجامعة الملكية للبنات أن تقدم لإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي خطة تحسين للاستجابة لهذه التوصيات.

وتودُّ إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي أن تتقدم بشكرها للجامعة الملكية للبنات على الطريقة المتعاونة التي ساهمت فيها في عملية مراجعة البرامج في الكلية. كما تود الإدارة أن تعبّر عن تقديرها للمناقشات الصريحة التي أُجريت خلال هذه المراجعة، والأداء المهني الذي أبداه أعضاء الهيئة الأكاديمية في كلية الفنون والتصميم بهذا الخصوص.

ج- نبذة عامة حول كلية الفنون والتصميم

كلية الفنون والتصميم هي إحدى الكليات الأربع في الجامعة الملكية للبنات، والتي تأسست في عام 2002. وتطرح الجامعة الملكية للبنات حاليًا عشرة برامج للبكالوريوس، وبرنامجين للدراسات العليا في مجموعة من التخصصات. كما أنَّ رسالة الكلية تتوافق مع رسالة الجامعة ورؤيتها، والتي "تسعى إلى توفير بيئة مشجعة، وتحثُّ على التحدي، وذات ثقافات متعددة تساعد الطلبة على بناء شخصيات قوية ومستقلة، وتشجع على القيادة، وبناء الشخصية، والوعي الاجتماعي والمجتمعي." وتطرح الكلية حاليًا أربعة برامج لدرجة البكالوريوس، وبرنامجين لدرجة الماجستير، وذلك من خلال قسميْن هما: قسم التصميم وقسم العمارة. وتشير الإحصائيات التي قدمتها الكلية خلال الزيارة الميدانية إلى أنَّ العدد الإجمالي للموظفين الأكاديميين في الكلية (22) موظفًا، منهم (17) عضو هيئة تدريس يعملون بدوام كامل، وخمسة أعضاء هيئة تدريس يعملون بدوام جزئي.

د- نظرة عامة حول برنامج بكالوريوس الفنون في التصميم الداخلي

تم طرح برنامج بكالوريوس الفنون في التصميم الداخلي لأول مرة في العام الأكاديمي 2004-2005، وقد تخرجت الدفعة الأولى منه - والتي ضمت طالبتيْن فقط - في العام الأكاديمي 2008-2009. ويُطرح البرنامج من قبل قسم التصميم، كما يوجد به حاليًا تسعة أعضاء هيئة

تدريس يعملون بدوام كامل، وثلاثة أعضاء آخرين يعملون بدوام جزئي. وقد تم تصميم البرنامج بداية من قبل جامعة (Middlesex) في المملكة المتحدة، كما تم تعديله بناءً على مراجعات داخلية وخارجية. واستنادًا للإحصائيات التي قدمتها المؤسسة، فإنَّ هناك (78) طالبةً مسجلة في البرنامج، وقد تخرجت منه (80) طالبةً منذ بداية طرحه حتى وقت الزيارة الميدانية.

هـ- ملخص أحكام المراجعة

جدول رقم 2: ملخص أحكام مراجعة برنامج بكالوريوس الفنون في التصميم الداخلي

المؤشر	الحُكم
1: برنامج التعلُّم	مستوفٍ
2: كفاءة البرنامج	مستوفٍ
3: المعايير الأكاديمية للخريجين	مستوفٍ
4: فاعلية إدارة وضمان الجودة	مستوفٍ
الاستنتاج النهائي	**جدير بالثقة**

1. المؤشر (1): برنامج التعلُّم

يُظهِر البرنامج ملائمة للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومُخرجات التعلُّم المطلوبة، والتقييم.

1.1 لدى الجامعة الملكية للبنات إطار عمل واضح للتخطيط الأكاديمي. ويسترشد هذا الإطار بالنصوص المعبرة عن رسالة الجامعة ورؤيتها، كما جاءت في الخطة الإستراتيجية للجامعة، والموقع الإلكتروني، والكتيب الإرشادي للبرنامج. وكما وردت الإشارة في تقرير التقييم الذاتي، فإنَّ الكتيب الإرشادي للبرنامج، وتوصيفه يتضمنان إشارة للأهداف والغايات التي ترتبط برسالة ورؤية الكلية والجامعة. كما أنَّ هناك الكثير من الأدلة من نصوص السياسات، ومحاضر الاجتماعات، ومن مجموعة من المصادر، تشير إلى مشاركة واضحة في التخطيط الأكاديمي وتعديل المحتويات والنهج المتبع في هذا الأمر. ولجنة المراجعة تقر أن أهداف البرنامج مناسبة لمستواه، إلا أنها محدودة من حيث المدى والطموح. وتنص الجمل الافتتاحية على أن "الجامعة الملكية للبنات تقدم فرص تعلم تركز على تصميم وتخطيط بيئات آمنة، وصحية، وملائمة للأفراد والمجموعات، بما في ذلك ذوو الاحتياجات الخاصة". إلا أنَّه ليس هناك ما يعبر في هذا المنظور بما فيه الكفاية من حيث الأهمية المتزايدة للطرق المهارية في تصميم الأجزاء الداخلية، وما ينطوي عليه موضوع البرنامج من تعميق صلته وتأثيره. وقد أشارت مقابلات الزيارة الميدانية مع أعضاء هيئة التدريس وكبار المديرين عن غياب المزيد من الوضوح لديهم، عندما سُئلوا عن القيم الخاصة ببرنامج التصميم الداخلي حصريًّا. وحاليًا، تساهم أهداف البرنامج، جزئيًّا، في رسالة الكلية، إلا أنَّ النص المعبر عن هذه الرسالة يتصف بالعمومية كما هي الحال بالنسبة للبرنامج، كما أنه لا يتناغم بصورة كافية مع رسالة الجامعة ورؤيتها. إن تعرُّف الطالبات على تخصص احترافي شيء، و"كيف تتمكن الجامعة الملكية للبنات من أن تصبح قائدةً إقليميةً في التميز الأكاديمي للمرأة" شيءٌ آخر. ومن ثمَّ توصي لجنة المراجعة بأن على الكلية أن تأخذ في الاعتبار – استعدادًا للمراجعة الدورية القادمة للبرنامج – أن تساهم أهداف البرنامج وبشكل أكثر مباشرة في تحقيق رسالة ورؤية الجامعة.

1.2 يتضمن برنامج بكالوريوس الفنون في التصميم الداخلي (132) ساعة معتمدة موزعة كما يلي: (30) ساعة تأسيسية، (21) ساعة معتمدة لمتطلبات مقررات الفنون الحرة، (21) ساعة للمقررات

العامة، (54) ساعة معتمدة لمتطلبات التخصص، وست ساعات للمقررات الاختيارية. والمتطلبات المسبقة للمقررات الدراسية التي ورد ذكرها في الكراسة الأكاديمية للجامعة. ويوضح الكتيب التعريفي للبرنامج بنيته منذ السنة التأسيسية (السنة 1)، والمقسم إلى المراحل (4–1) التي تتدرج من حيث درجة الصعوبة والطموح، بدءًا بالمرحلة "الاستكشافية"، ثم مرورًا بمرحلة "اتخاذ المسار"، وانتهاءً بالمرحلة "التوكيدية"، ومن ثمَّ التقدم للسنوات (2–4). ولجنة المراجعة تقدر القاعدة العريضة للسنة الأولى، والتي تمثل أساسًا لتقوية وتثبيت التخطيط الدراسي المتمحور حول الطالب. كما تتيح هذه السنة الفرصة للطالبات لتوكيد أو تعديل اختياراتهن للتخصص، أو في بعض الحالات النادرة، وبتوجيه وإرشاد من أعضاء هيئة التدريس، إعادة توجيه مسارهن الدراسي. كما تولي هذه المرحلة قدرًا كبيرًا من الأهمية للخبرات المترابطة للطالبات، وتتجه أيضًا نحو إكسابهن المهارات والمعارف المناسبة، وهذه العملية تستند إلى عملية المقايسة المرجعية العالمية التي تقوم بها الكلية. كما أن التوازن بين النظرية والتطبيق مناسب لبرنامج بهذا المستوى. وتتضمن كل سنة من السنوات الأكاديمية مزيجًا من المقررات النظرية والعملية، وتشمل نظرية الفنون والتصميم (DS201)، وتاريخ التصميم الداخلي (IDN291)، وانتهاء بطرق الممارسة الاحترافية (DES231). وخلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، أبلغت لجنة المراجعة بأن هناك توجها – قيد التطبيق – من قبل الكلية لمراجعة الجمع بين النظرية والممارسة بحسب ما تؤطرها مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، ومخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية، مع الإشارة إلى مصفوفة تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج التي تم وضعها في العام الأكاديمي 2014–2015. وسوف يتم استخدام هذه العملية لإثراء تعديلات المنهج الدراسي. ومن خلال الملاحظة الميدانية، اقتنعت لجنة المراجعة بأن المنهج الدراسي يقدم للطالبات خبرة تعلم متكاملة (المعرض الميداني، واللقاءات مع الطالبات). وقد عبرت الطالبات عن رضاهن نحو عبئهن الدراسي، والذي يشبه عبء غيرهن في برامج عالمية مماثلة، وكنَّ يفهمن – بشكل واضح – أن المنهج الدراسي متوازن وملائم لمجال دراستهن، والمتطلبات الصناعية الراهنة. ولجنة المراجعة تقدر أن محتوى البرنامج ذو صلة، وأنه ذو مزيج مناسب من المقررات النظرية والعملية.

1.3 تم القيام بأنواع مختلفة من المقايسة المرجعية مع مجموعة متنوعة من المؤسسات والمنظمات في المملكة المتحدة، وأمريكا الشمالية، إضافة إلى قدر كبير من المدخلات من جامعة (West Virginia University)، والتي قامت بمقايسة غير رسمية لمجموعة من المقررات التي تطرحها

الجامعة الملكية للبنات في عام 2012. وقد خضعت المقررات المعنية للمقايسة مع معايير مجلس اعتماد برامج التصميم الداخلي (CIDA) للعام 2011. وقد قدمت للجنة المراجعة الوثائق الخاصة بالمقررات الدراسية، والتي تضمنت مستوىً مناسبًا من التفصيل فيما يتعلق بما هو متوقع من الطالبات؛ من أجل تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات ذات الصلة. كما تضمنت تلك الوثائق عدد الساعات التدريسية، المقررات المصاحبة/ المسبقة، تفاصيل التواصل مع عضو هيئة تدريس المقرر، بُنية المقرر، مخرجات التعلم المطلوبة، والمصادر المطلوب قراءتها، والمصادر المصاحبة (كالمحاضرين الزائرين، والزيارات الميدانية). وقد درست لجنة المراجعة البنية الدراسية للمقررات، وتلاحظ – مع التقدير – أن سعة الموضوعات التي تغطيها هذه المفردات قد خضعت للمقايسة المرجعية، وتنطوي على بعض النكهات الخاصة بالخصوصية الإقليمية. وعلى الرغم مما قيل أعلاه، ومن أجل ضمان صلة وحداثة هذه الموضوعات بتطورات السوق، فإن أعضاء هيئة التدريس بحاجة لأن يأخذوا في الاعتبار كيفية تقديم المواد الموصى بقراءتها، والنصوص الأساسية في هذه الوثائق. ففي مقرر التصميم الداخلي (2)، ومقرر التصميم المستدام، يكتفي في توصيف المقرر بالإشارة إلى مصادر يعود تاريخ نشرها إلى عقد من الزمان. وبصورة عامة، فإنَّ قائمة المراجع الخاصة بالتصميم الداخلي، ومقتنيات المكتبة فيما يتعلق بالتصميم الداخلي بحاجة لأن تتوسع؛ لتشمل نصوصًا نقدية لدعم المجموعة الكبيرة من المنشورات التقنية والأسلوبية. كما أنَّ الممارسة الاحترافية مدمجة بشكل مباشر من خلال التدريب الصناعي، إلا أنَّ الأدلة الخاصة بالربط بين البحث والتدريس ليست واضحة كما يجب. ومن الواضح، من خلال المقابلات الميدانية مع أعضاء هيئة التدريس، أنَّ هناك تنمية للوعي فيما يتعلق بمركزية البحث العلمي، كما توجد مؤشرات على مراقبة أعضاء هيئة التدريس الجدد بهذا الخصوص. ومع ذلك، فإنَّ الأدلة الواضحة من خلال السير الذاتية لكبار أعضاء هيئة التدريس أشارت إلى بعض الجوانب التي لم يتم البحث العلمي فيها ضمن إطار المنهج الدراسي. ومن ثمَّ توصي لجنة المراجعة بأن على الكلية أن تقوم بتعديل وتحديث محتوى المقررات بما يتلاءم والاهتمامات البحثية لأعضاء هيئة التدريس؛ لإرساء روابط واضحة بين البحث العلمي والتدريس.

1.4 يتضمن توصيف البرنامج تفاصيل عن مخرجات التعلم المطلوبة، مقسمة إلى أربع فئات من (A) إلى (D). وهذه المخرجات مكتوبة بوصفها عناصر مختصرة وذات صلة وقليلة العدد، لكنها واسعة التأثير. ويمثل هذا دعمًا مفيدًا للطالبات لفهم ما يتعلمنه وما يحققنه. وتلاحظ لجنة المراجعة أن

مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج مربوطة جيدًا بأهدافه، كما أنها مناسبة لمستوى ونوع الدرجة العلمية الممنوحة. كما تقدر لجنة المراجعة، بشكل عام، أن مخرجات التعلم مُدمجة ودقيقة، وتعتمد على الأفعال المستخدمة في تصنيف بلوم، وكيفية ربطها بمحتوى محدد من محتوى المنهج الدراسي، والموضحة في خارطة مهارات المنهج الدراسي. ومع ذلك، ففي الفئة (B) "المهارات الخاصة بالمنهج الدراسي"، تنص الفقرة (B1) على قيام الطالبات "بإيجاد حلول عملية وإبداعية؛ من أجل الوصول إلى نتائج مرضية". وتعتقد لجنة المراجعة أنَّ المفردة: "مرضية" تسبب إشكالية من حيث إنَّها تبسِّط الممارسة التصميمية، وأنها ذاتية. ولجنة المراجعة تنصح باستخدام مفردات أكثر حيادية، مثل "نتائج مناسبة" كخيار أفضل.

1.5 وكما هي الحال بالنسبة لمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، فإن مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية مناسبة لمستوى ومحتوى المقرر. وكما وردت الإشارة في الفقرة: (1-1)، فقد تم تطبيق المقايسة المرجعية في تصميم البرنامج. ومن خلال المقابلات الميدانية، فإنه من الواضح أنَّ الطالبات، والخريجات، والجهات ذات العلاقة/ أرباب الأعمال لديهم الفرصة لتقديم المدخلات بهذه العملية. كما توجد هناك آليات مناسبة لمراقبة جودة وصلة مخرجات التعلم المطلوبة، والتي منها استمارة تقييم معايير الجودة. وتلاحظ لجنة المراجعة أن مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج وللمقررات تخضع لتقييم مستمر، وأنَّ الملاحظات والمراجعة الأخيرة للبرنامج قد سلطت الضوء على الجوانب التي تستدعي الاهتمام. وكما وردت الإشارة في الفقرة: (1-4)، فإن الطريقة المستخدمة قد وردت في خارطة مهارات المنهج الدراسي. إلا أنَّ الأمر غير الواضح في كل من هذه الخارطة وتوصيف المقررات الدراسية هو كيفية التعبير عن المستويات المطلوبة. وتشير المصفوفة إلى أن تحقيق أحد مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج يُغطى أحيانا بمقررات متعددة وعلى مستويات مختلفة، دون مراعاة التدرج أو اللغة للتمييز بين مشروعات التصميم الداخلي (1) إلى (5)، حيث ظل مخرج التعلم المطلوب للبرنامج (3D) يتكرر كما هو. كما لم يقدم ربطٌ تفصيلي لمخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية مع تلك المطلوبة للبرنامج، كما لم تتضمن الأدلة كيفية ربط مخرجات التعلم المطلوبة لكل مقرر وتوزيعها على مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج بشكل عام. ومن ثمَّ توصي لجنة المراجعة بأن على الكلية أن تقوم بربط مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات مع مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، مع إمكانية التأكيد على التفكير التحليلي (في المستويات من (3-1))، واستكشاف البيئة المحيطة (المحلية والتكتونية) في المستوى (4).

1.6 التعلم القائم على العمل مدمج في البرنامج، وتحكمه سياسة وإجراء التدريب العملي. ومؤخرًا، أصبح مقرر التدريب العملي مقررًا إلزاميًّا (IND496) لطالبات كلية الفنون والتصميم، كما ارتفع عدد الساعات المطلوبة للتدريب من (120) إلى (200) ساعة بعد المراجعة الكبرى للبرنامج في العام الأكاديمي 2013–2014. وبدءًا من العام الأكاديمي 2015–2016، بدأ تسجيل كافة التدريبات العملية في كلية الفنون والتصميم تحت المقرر (DES496)، والذي خصصت له ثلاث ساعات معتمدة، وعلى الطالبات إكمال (66) ساعة معتمدة ليصبحن مؤهلات للتسجيل فيه. واستنادًا لسياسة التدريب العملي، فإن الطالبات يقدمن استمارة طلب التدريب العملي، والتي تستخدم بدورها لاختيار عضو هيئة التدريس المشرف على التدريب من قبل منسق المقرر. وهذه العملية محكومة بعناية بين كل من المشرف الذي تعينه الشركة/ رب العمل وعضو هيئة التدريس الذي يقوم بمتابعة "خبرة" الطالبة؛ للتأكد من صلتها. وللمقرر العملي ثلاث ساعات معتمدة. ويوضح توصيف المقرر بُنية التدريب العملي بكثير من التفصيل، بجانب ربط واضح للتقييم مع مخرجات التعلم المطلوبة للمقرر في الجزء رقم (16). إلا أنَّ الجزء رقم: (19) "البنية التحتية والمصادر المطلوبة" يتضمن المادة القرائية الموصى بها، والتي يمكن أن تكون في حال أفضل مما هي عليه الآن إذا تم تحديثها؛ كونها تتضمن عناوين قديمة للغاية. وخلال المقابلات، تحدث أعضاء هيئة التدريس، وأرباب الأعمال، والطالبات، والخريجات بإيجابية كبيرة عن قيمة المقرر. وعلاوة على ذلك، يخضع المقرر للمراقبة بصورة دقيقة من خلال آليات رسمية تشمل تقييم أرباب الأعمال، والتقارير التي تعدها الطالبات عن تجربتهن فيه. كما تلاحظ لجنة المراجعة أنَّ الطالبات يدرسن برنامجًا، يتضمن بصورة غير رسمية وتلقائية العديد من الأمثلة على الخبرات المكتسبة عن طريق العمل، ويشمل الاستطلاعات الميدانية، إعداد الرسومات الخاصة بالمحلات لبعض المصنعين (كمصنعي الأثاث مثلا)، وإقامة المعارض، والبحث في جدوى استخدام وتطبيق بعض المواد. ولجنة المراجعة تقدر أنَّ مقرر التدريب العملي – إلى جانب الطبيعة المختلطة لبرنامج التصميم، حيث تسير النظرية جنبا إلى جنب الممارسة العملية، وتندمج مع بعضها البعض في بعض الأحيان – يضمن احتكاك الطالبات بصورة مستمرة بمحتويات صناعية ونظرية.

1.7 تمَّ وضع جميع طرق التعليم والتعلم في كليات الجامعة الملكية للبنات ضمن سياسة رسمية واحدة، وموزعة في وثائق وطرق متنوعة تشمل الكتيبات الإرشادية لأعضاء هيئة التدريس والطالبات. إلا أنَّ هناك وضوحًا أقل فيما يتعلق بطرق التعليم والتعلم المدرجة تحت كل فئة من فئات مخرجات

التعلم المطلوبة للبرنامج، وكيف تساعد هذه الطرق في عملية التعلم. ويعود هذا الأمر – إلى حد ما – إلى الطبيعة المجزأة لعرض هذه الطرق، والتي تسببت – بشكل إلزامي – في تجزئة خبرة الاستوديو إلى خبرات صغيرة ومستقلة، وهو الأمر الذي ربما يُسهم في قياسها من حيث تحققُ مخرجات التعلم المطلوبة، ولكنه يتعارض مع أسلوب الدراسة الإبداعية. ولجنة المراجعة توصي بأن على الكلية أن تقوم بتعريف طرق التعليم والتعلم، وتجميع هذه الطرق مع بعضها البعض بصورة مستقلة عن مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج؛ لكي تعبر بصورة أدق عن الطريقة الإبداعية في التعلم أثناء التصميم. وبالرغم مما قيل مسبقا، فإن لجنة المراجعة تلاحظ أن المقررات الدراسية تقدم توزيعا متوازنا للمحتوى النظري والعملي، إلى جانب ممارسة الطالبات لخبرة التعلم المختلط في الاستوديوهات، وورش العمل، والصناعات الخارجية، وخبرات الزيارات الميدانية، إضافة إلى المعارض الفنية خارج المؤسسة. كما يتضمن هذا المزيج كذلك التعلم الإلكتروني من خلال نظام إدارة التعلم (Power Campus) والذي يستخدم في عموم البرنامج. ويتيح برنامج إدارة التعلم هذا فرصَ مراقبةِ المشاركة في المقررات، وتدعيم المواد الدراسية الخاصة بالاستوديهات (الكثير من الوسائط، الأفلام، تسجيلات المحاضرات، وورش العمل). من خلال الجولات التفقدية، والمقابلات مع الخريجات، وطالبات البرنامج حاليا، فإنه من الواضح أن الطالبات يشاركن في هذا المزيج التعليمي من البرنامج، وتقدرن استعدادهن للعمل، على الرغم من أنهم عبرن عن حماسهن للمزيد من التعليم المركز على التصميم بمساعدة الحاسوب، واكتساب المزيد من المهارات من خلال الخبرة المكتسبة في ورش العمل. وقد انعكست مشاركة الطالبات في تعلمهن المستقل، على شكل عروض، وحلقات نقاشية، وخبرات عملية على شخصياتهن بشكل كبير. ولجنة المراجعة تقدر قدرة الطالبات على تفهم خبراتهن التعليمية، والتعبير عنها بطريق واعية، والتعبير عن مواصفات المتعلم المستقل.

1.8 تعدُّ سياسة التقييم التي تتبناها الجامعة الملكية للبنات حاليا هي السياسة التي تم تعديلها في عام 2016. وهذه السياسة منقولة من خلال نظام إدارة التعلم، والكتيب الإرشادي للطالبات، وتتضمن تفاصيل عن الاعتدال، والتصحيح الثاني، ومدى تحقق المستوى الأكاديمي المناسب. وتلاحظ لجنة المراجعة أنَّ سياسة التقييم هذه معمقة، وتتضمن محتويات وتعليمات مناسبة، كالنص على تقديم التغذية الراجعة في غضون (20) يومًا. كما أنها تغطي الجوانب المتعلقة بمحاذاة وحوكمة المحتويات والعلميات بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس، مثل المعايير الأكاديمية، والجمع بين التقييم

التجميعي والتكويني في أنواع التقييمات، والتقدم الدراسي. وعلاوة على ذلك، تلاحظ لجنة المراجعة الطبيعة المتمحورة حول الطالب بالنسبة لعملية التقييم، واللغة المستخدمة في صياغة عبارات التقييم كأحد فرص التعلم. وقد تم تطوير ذلك بشكل أكثر من خلال ترتيبات خاصة بالمرشدين الأكاديميين؛ للتدخل لمساعدة الطالبات "المعرضات لخطر الإخفاق الأكاديمي". وإضافة إلى ذلك، يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن الجامعة قد بدأت بالإعلان عن الدرجات المتوقعة للطالبات من خلال نظام الخدمة الذاتية (نظام التسجيل عبر الإنترنت) منذ العام الأكاديمي 2016–2017، لتسهيل عملية مناقشة التقدم الدراسي والتعلم المستقل. كما أنَّ لدى الكلية حاليا سياسة مناسبة فيما يتعلق بالانتحال الأكاديمي. وبشكل عام، فإن لجنة المراجعة تقدر أنَّ سياسة التقييم واضحة وتشمل عناصر للتقييم التكويني والتجميعي، وأن كلا من أعضاء هيئة التدريس والطالبات على دراية بها.

1.9 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص برنامج التعلُّم، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- القاعدة العريضة للسنة الأولى والتي تمثل أساسا لتقوية وتثبيت التخطيط الدراسي المتمحور حول الطالب
- محتوى البرنامج ذو صلة، مع مزيج مناسب من المقررات النظرية والعملية
- مخرجات التعلم مُدمجة ودقيقة، وتعتمد على الأفعال المستخدمة في تصنيف بلوم، وكيفية ربطها بمحتوى محدد من محتوى المنهج الدراسي، وأنَّها موضحة بعناية في خارطة مهارات المنهج الدراسي
- مقرر التدريب العملي – إلى جانب الطبيعة المختلطة لبرنامج التصميم، حيث تسير النظرية جنبا إلى جنب الممارسة العملية، وتندمج مع بعضها البعض في بعض الأحيان – يضمن احتكاك الطالبات بصورة مستمرة بمحتويات صناعية ونظرية.
- لدى الطالبات القدرة على تفهم خبراتهن التعليمية، والتعبير عنها بطريق واعية، والتعبير عن مواصفات المتعلم المستقل
- سياسة التقييم واضحة وتشمل عناصر للتقييم التكويني والتجميعي، وأن كلا من أعضاء هيئة التدريس والطالبات على دراية بها.

1.10 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- تأخذ في الاعتبار – استعدادًا للمراجعة الدورية القادمة للبرنامج – أن تساهم أهداف البرنامج بشكل أكثر مباشرة في تحقيق رسالة ورؤية الجامعة
- تقوم بتعديل وتحديث محتوى المقررات بما يتلاءم والاهتمامات البحثية لأعضاء هيئة التدريس؛ لإرساء روابط واضحة بين البحث العلمي والتدريس
- تقوم بربط مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات مع مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، مع إمكانية التأكيد على التفكير التحليلي (في المستويات من (3–1))، واستكشاف البيئة المحيطة (المحلية والتكتونية) في المستوى (4)
- تقوم بتعريف طرق التعليم والتعلم، وتجميع هذه الطرق مع بعضها البعض بصورة مستقلة عن مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج.

1.11 **الحُكم النهائي**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **ببرنامج التعلُّم**.

2. المؤشر (2): كفاءة البرنامج

يُعدّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

2.1 هناك سياسة عامة وواضحة للقبول إضافة إلى متطلبات الالتحاق بالبرنامج، تقوم على الأفضلية الأكاديمية، ودرجات الطالبة في الثانوية العامة، إضافة إلى عدد المقاعد المتاحة في البرنامج. كما أنَّ المعلومات المتعلقة بالقبول، والتسجيل، واستمارة التقديم، وهيكل الأجور الدراسية متاحة على الموقع الإلكتروني للجامعة الملكية للبنات، وموجودة في الكتيب الإرشادي للطالبة. كما تشترط الجامعة حدًّا أدنى لمستوى اللغة الإنجليزية (IELTS) بمعدل (5.5)، أو (TOEFL) بمعدل (513) بالنسبة للامتحان التحريري، أو (183) للامتحان باستخدام الحاسوب، أو (65) للامتحان عبر شبكة الإنترنت، أو اختبار تحديد المستوى في اللغة الإنجليزية الخاص بالجامعة الملكية للبنات بمعدل (5.5). كذلك تقدم الجامعة برنامجًا تحضيريًّا باللغة الإنجليزية، عند الحاجة، بحسب مستوى الطالبة الملتحقة بالبرنامج. ولجنة المراجعة تقدر أن متطلبات القبول الخاصة بجميع البرامج التي تطرحها كلية الفنون والتصميم تخضع للمراجعة بشكل منتظم. ومع ذلك، فقد تلقت لجنة المراجعة تغذية راجعة متضاربة بخصوص المتطلبات الإضافية المتعلقة بالقبول بهذه البرامج بالنسبة لدرجة البكالوريوس. ففي الوقت الذي يشير فيه تقرير التقييم الذاتي، وما أكده العديد من أعضاء هيئة التدريس إلى أن هذه المتطلبات تقتضي تقديم مجموعة من الملفات الشخصية (Portfolio)، تشير الأدلة المقدمة والتأكيد الذي تلقته لجنة المراجعة – خلال الزيارة الميدانية – إلى أن مكون الـ (Portfolio) اختياري. ولذا ترى لجنة المراجعة أنَّ كلا من المقابلة وعملية مراجعة الـ (Portfolio) سواء أكانت إلزامية أم غير ذلك – يجب أن يشتملا على إرشادات واضحة لكل من الطالبات المتقدمات والشخص الذي يُجري معهن المقابلة. وفي الوقت الذي تتفهم فيه لجنة المراجعة أن هذا هو مستوى القبول، وأن المهارات بين الطالبات الملتحقات بالبرنامج متباينة، فإن وجود نص عام عن التوقعات ومعايير الحكم سيكون ذا فائدة لجميع الأطراف المعنية. لذا فإن لجنة المراجعة توصي بأن على الكلية أن تحدد وتشرح بوضوح معاييرها الخاصة بمتطلبات القبول، بما في ذلك مراجعة الـ (Portfolio)، لأعضاء هيئة التدريس، وجميع الأطراف المعنية، وتنشرها على الموقع

الإلكتروني للجامعة، وتُضمِّنُها في الكتيب الإرشادي، واستمارة التقديم، وتوفرها في جميع القنوات الأخرى ذات الصلة.

2.2 تشير الإحصائيات المقدمة إلى أنَّ عدد الطالبات المسجلات في البرنامج قد انخفض من (87) طالبةً في العام الأكاديمي 2012–2013، ليصل إلى (78) طالبةً في العام الأكاديمي 2015–2016. وتبلغ نسبة الطالبات البحرينيات الملتحقات بالبرنامج (60%)، في حين تشكل نسبة الطالبات من الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي (24%). والغالبية العظمى من الطالبات (90%) يدرسن بدوام كامل. وقد انخفض متوسط مدة الدراسة في البرنامج من (4) سنوات في العام الأكاديمي 2012–2013، ليصل إلى (3.2) سنة في العام الأكاديمي 2013–2014، ليعاود الارتفاع مرة أخرى ليصل إلى (4.7) سنوات في العام الأكاديمي 2014–2015. وقد تراوح المعدل التراكمي للثانوية العامة للطالبات المقبولات في البرنامج بين "ناجحة" و(95.7%). وعلى الطالبة الملتحقة بالبرنامج أن تقدم ما يثبت أنها قد أكملت مرحلة الثانوية العامة بنجاح، أو ما يعادلها، إضافة إلى تقديم شهادة بالحد الأدنى المطلوب في اللغة الإنجليزية. كما تُطرح المقررات التأهيلية للطالبات غير المستوفيات للحد الأدنى في اللغة الإنجليزية في متطلبات القبول، كما قد تمَّ قبول (10) طالبات في مقررات الإعداد والتأسيس هذه في السنوات الأكاديمية الثلاث الأخيرة. ولجنة المراجعة تقدر أن هناك إجراءات استدراكية مطبقة، عند مستوى القبول، للطالبات اللاتي لديهن ضعف في مهارات اللغة الإنجليزية، حيث تحدد لهؤلاء الطالبات مقررات لغة إنجليزية، ويتم تقييمهن مجددًا قبل المُضي قُدُمًا للدراسة في البرنامج.

2.3 إنَّ مخطط الهيكل التنظيمي لكلية الفنون والتصميم واضحٌ من حيثُ التشكيلُ الهرميُّ للأقسام. كما أنَّ أدوار ومسئوليات عميد الكلية ورؤساء الأقسام محددة بشكل واضح. واستنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي، فإن العميد هو المسئول عن تنفيذ قرارات مجلس الكلية، ومجلس العمداء، ومجلس الجامعة. أم مجلس العمداء فيترأسه النائب الأكاديمي لرئيس الجامعة، وهو المسئول عن التوجه الأكاديمي للمؤسسة. وتلاحظ لجنة المراجعة أنَّ هناك عمليات واضحة ومطبقة لاتخاذ القرارات، وقد شرحها أعضاء هيئة التدريس بشكل واضح أثناء جلسات المقابلة. كما أنَّ تشكيل اللجان التي يحتاجها البرنامج يتمُّ بصورة منتظمة. ولكن، تلاحظ لجنة المراجعة، واستنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي، وما تأكد لها أثناء المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، أنه ليس لدى البرنامج منسقٌ متخصصٌ. وقد

أوضح للجنة المراجعة أنه كان هناك عضوان من أعضاء هيئة التدريس يقومان – وبصورة غير رسمية – بكل المسئولية فيما يتعلق بالفعاليات والأنشطة المنهجية المصاحبة للمنهج الدراسي. ومنذ أن ترك أحدهما العمل في الجامعة، لم يتم تعيين منسِّق أو مدير للبرنامج بصورة رسمية. وقد أُبلغت لجنة المراجعة أنَّ من بين المسئوليات الأساسية لرئيس القسم تصميم وتطوير المنهج الدراسي، تقييم الخطط المناسبة للتقييم، وتحليل أعمال الطالبات التي خضعت للتقييم، إلخ. وإضافة إلى ذلك، فإنَّ القرارات ذات الصلة بالبرنامج غالبا ما تتم مناقشتها بين أعضاء هيئة التدريس، إلا أنَّ القرار النهائي يكون بيد رئيس القسم، وهو من غير المختصين بالتصميم الداخلي. لذا فإن لجنة المراجعة توصي بأن على الكلية أن تقوم رسميًّا بتعيين منسق للبرنامج؛ لكي يشرف على الأداء اليومي للبرنامج، ويقيِّم التغييرات ذات الصلة بالمحتوى التخصصي للتصميم الداخلي داخل المنهج الدراسي.

2.4 يشارك اثنا عشر عضو هيئة تدريس في تقديم بكالوريوس الفنون في التصميم الداخلي. وفي وقت إجراء الزيارة الميدانية، كان هناك اثنان من أعضاء هيئة تدريس بدرجة أستاذ مشارك، أربعة أعضاء بدرجة أستاذ مساعد، ثلاثة أعضاء مدرسين مساعدين، وثلاثة أعضاء يعملون بدوام جزئي (اثنان بدرجة أستاذ مساعد، وعضوٌ واحد بدرجة مدرس مساعد). ولجنة المراجعة تقدر مهنية المدرسين المساعدين في كلية الفنون والتصميم؛ لفهمهم المُعمَّق بنظم وسياسات الكلية، وهيكل المقررات الدراسية، والإجراءات المطبقة في الكلية. إلا أنَّ لجنة المراجعة يساورها القلق من العدد القليل لأعضاء هيئة التدريس المتخصصين في البرنامج. كما أُبلغت كذلك، أثناء مقابلاتها مع الخريجات، بأن الأساتذة يدرسون موادَّ خارج تخصصاتهم، وبمستويات أكاديمية مختلفة، بما فيها المستويات المتقدمة. وقد تلقت لجنة المراجعة تغذية راجعة متضاربة من قسم الموارد البشرية، حيث تم التأكيد على أنَّ الأساتذة يقومون بالتدريس في مجال تخصصاتهم. ولجنة المراجعة تنصح بضرورة قيام أعضاء هيئة التدريس بالتدريس في مجال تخصصاتهم فحسب. كما رصدت لجنة المراجعة ضعفًا في مستوى إجادة اللغة الإنجليزية لدى أعضاء هيئة التدريس في بعض الحالات؛ الأمر الذي يبعث على القلق؛ نظرًا لأن اللغة الإنجليزية هي اللغة المستخدمة في التدريس. وإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من أن بعض أعضاء هيئة التدريس قد أكدوا للجنة المراجعة – أثناء المقابلات – عن تخصيص الوقت الكافي لهم لأغراض التطوير المهني، لم تقدم للجنة المراجعة أدلة على إنجازات بحثية ملموسة من قبل أعضاء هيئة التدريس. وترى لجنة المراجعة أن كبار

المديرين يجب أن يعقدوا اجتماعات منتظمة مع أعضاء هيئة التدريس؛ لمراقبة وتقييم تطورهم المهني بما يتوافق وعبء العمل المناط بهم ومسارهم الوظيفي. كما توصي لجنة المراجعة بأن على الكلية أن تقوم بتعيين المزيد من المختصين بالتصميم الداخلي، وتشجع أعضاء هيئة التدريس على القيام بمشروعاتهم البحثية الخاصة بهم؛ من أجل المحافظة على معارفهم ومهاراتهم الأكاديمية وتحديثها.

2.5 هناك سياسات وإجراءات واضحة لتعيين، وتقييم، وترقية أعضاء هيئة التدريس. كما تتم مراجعة طلبات التعيين والترقية من قبل القسم، والتي يوافق عليها مجلس الكلية، ويقوم الأخير بعد ذلك برفع توصياته إلى لجنة التعيينات والترقيات، والتي يترأسها رئيس الجامعة الملكية للبنات. وتتخذ اللجنة قراراتها برفض أو قبول توصيات الكلية، وبشكل عام، يُمنح أعضاء هيئة التدريس المعينين حديثًا عقد عمل لمدة سنتيْن. ويتم التقييم السنوي لعضو هيئة التدريس من قبل العميد ورئيس القسم. ولضمان التكافؤ والتناسق بين الكليات، فقد شكلت الجامعة لجنة لتقييم الأداء الأكاديمي في العام الأكاديمي 2013–2014، وقد أُبلغت لجنة المراجعة بأنه قد تمَّ مؤخرًا ترقية أحد أعضاء هيئة التدريس من درجة أستاذ مساعد إلى أستاذ مشارك. كما توجد هناك أنشطة تعريفية مناسبة لأعضاء هيئة التدريس المعينين حديثا، وقد تأكد هذا من قبل كبار المديرين، والموظفين الأكاديميين الذين قابلتهم لجنة المراجعة أثناء الزيارة الميدانية. ولجنة المراجعة تقر بأن السياسات والإجراءات المتعلقة بتعيين، وتقييم، وترقية، وتعريف أعضاء هيئة التدريس واضحة ومنقولة بصورة جيدة. ومع ذلك، فإن لجنة المراجعة تشعر بالقلق حيال معدل استبقاء أعضاء هيئة التدريس. فعلى الرغم من أن تقرير التقييم الذاتي يشير إلى أنَّ معدل استبقاء أعضاء هيئة التدريس هو (91%) للسنوات الأكاديمية الثلاث الأخيرة، وأن هناك حوافز مالية وعقود عمل أطول لمدة 3–5 سنوات؛ يتم منحها لأعضاء هيئة التدريس المستحقين لها، والحاصلين على تقديرات عالية، تلاحظ لجنة المراجعة أن معدل استبقاء أعضاء هيئة التدريس المتخصصين متدنٍّ. وقد كشفت الاجتماعات التي عقدتها لجنة المراجعة مع كبار المديرين، وأعضاء هيئة التدريس، والطالبات، والخريجات عن أنَّ العديد من أعضاء هيئة التدريس قد استقالوا من وظائفهم، وأن المدة القصوى لعمل أعضاء هيئة التدريس بالجامعة تراوح بين شهرين إلى أربع سنوات. ولجنة المراجعة يساورها القلق بشأن تنفيذ الإجراءات الواردة أعلاه، وتنصح بأنه يجب على الكلية أن تُظهر وعيًا متزايدًا بالتحديات الخاصة بالتعيين عند محاولتها استقطاب أعضاء هيئة تدريس مؤهلين على أساس عقد عمل لمدة سنتين.

2.6 كافة سياسات، وإجراءات الجامعة الملكية للبنات، وكتيباتها التعريفية، والأدلة الإرشادية، ونماذج الاستمارات الإدارية موجودة على نظام إدارة الوثائق، المعروف باسم (Power Campus)، والذي يشمل كذلك نظام معلومات الطلبة (SIS)، ونظام الخدمة الذاتية، والمستخدم لأغراض التسجيل عبر الإنترنت، وأغراض التعليم والتعلم منذ العام الأكاديمي 2012–2013. وقد أثبتت هذه الأنظمة على وجه الخصوص شموليتها، بجانب وجود أدلة على جدواها واستخدامها لأغراض التسجيل، والحضور، والمواد الدراسية، والدرجات، والتواصل، ومراقبة الأداء الأكاديمي، إلخ. وقد ثبت هذا من خلال الجولة التفقدية التي قامت بها في المؤسسة ومقابلاتها مع كبار المديرين، وأعضاء هيئة التدريس والطالبات. ولجنة المراجعة تقدر بأن هناك أنظمة معلوماتية موسعة تتيح اتخاذ قرارات واعية، ومراقبة الطالبات المعرضات لخطر الإخفاق الأكاديمي؛ من أجل القيام بالتدخل المبكر لمساعدتهن.

2.7 لدى الجامعة الملكية للبنات سياسة واضحة للمحافظة على أمن وسلامة سجلات الطالبات، وهي تنص على الخطوات الواجب اتخاذها لتأمين هذه السجلات. وتشمل هذه الخطوات الاحتفاظ بنسخ ورقية وأخرى إلكترونية من هذه السجلات في أماكن آمنة داخل وخارج الحرم الجامعي. كما تهدف سياسة الجامعة الخاصة باسترجاع البيانات في أوقات الكوارث إلى حماية البيانات الأساسية لدى الجامعة في حالة تعرض نظام تقنية المعلومات الخاص بالجامعة للضرر مثل حالات نشوب الحريق، أو غيرها من الحوادث الكبرى. وإضافة إلى ذلك، فإن لدى الجامعة الملكية للبنات سياسة للموافقة على منح ورصد الدرجات، والتي تحدد بوضوح مسئوليات كل من أعضاء هيئة التدريس، ورئيس القسم، والعميد، والنائب الأكاديمي لرئيس الجامعة والمسجل. ولجنة المراجعة تقر أن هناك سياسات وإجراءات مناسبة ومنفذة بصورة منسقة؛ لضمان أمن سجلات الطالبات وضمان دقة النتائج. كما تقر لجنة المراجعة كذلك بأن هناك خطة كافية لإدارة المخاطر، حيث يتم الاحتفاظ بنسخ احتياطية في أماكن متعددة تشمل السحابة الإلكترونية، كما وردت الإشارة إلى ذلك أثناء المقابلات والجولة التفقدية أثناء الزيارة الميدانية.

2.8 خلال الزيارة الميدانية، قامت لجنة المراجعة بجولة تفقدية شاملة للمرافق المادية للجامعة الملكية للبنات، مع التركيز على المرافق التي يستخدمها برنامج بكالوريوس الفنون في التصميم الداخلي. وتلاحظ لجنة المراجعة وجود أعداد كافية من القاعات الدراسية، ومختبرات الحاسوب،

والاستوديوهات، وأماكن الدراسة غير الرسمية. كما توجد هناك قاعة مخصصة لإقامة المعارض، وغرفة للأعمال اليدوية (casting room)، وأخرى للتصوير الفوتوغرافي. والقاعات الدراسية ومختبرات الحاسوب مجهزة بشكل جيد بأجهزة العرض الضوئي (LCD Projectors)، وشاشات العرض المسطحة، وآخر النسخ من البرمجيات المرخصة المتنوعة. كما أن مكاتب الموظفين الإداريين والأكاديميين بحالة جيدة. وقد عبر كل من أعضاء هيئة التدريس والطالبات عن رضاهم عن المرافق والخدمات المتاحة. كما يتوفر سكن للطالبات المغتربات داخل الحرم الجامعي، بالإضافة إلى إمكانية استخدام صالة التمارين الرياضية، وحوض السباحة، والمرافق الأخرى داخل الحرم الجامعي. كما تلاحظ لجنة المراجعة أيضا وجود مرافق جيدة للطباعة، وأماكن عمل كافية مخصصة للطالبات داخل كل استوديو. ولجنة المراجعة تقدر أن لدى الجامعة بُنية ممتازة من حيث المرافقُ والمصادرُ المادية والتعليمية للطالبات، إضافة إلى التجهيزات الحديثة، والمساحات المناسبة في الاستوديوهات، والمرافق الجيدة للطباعة. وإضافة إلى ذلك، يتاح للطالبات الوصول لما يزيد على (112,000) كتاب إلكتروني، و(19000) مجلة إلكترونية من خلال اشتراك الجامعة في قاعدة بيانات على الرابط (Springer Link). ولدى الجامعة كذلك اشتراك في قاعدة بيانات (ProQuest)، وآخر في مكتبة إلكترونية. وقد قامت لجنة المراجعة بزيارة المكتبة، وقد أُبلغت بأنَّ لكل مقررٍ من المقررات قائمةً بمجموعةِ الكتب الدراسية والمصادر الموصى بقراءتها، والمتوفرة في المكتبة. إلا أنَّ لجنة المراجعة تنصح بمواصلة تحديث مصادر المكتبة ومراجعها؛ لكي تظل حديثة وكافية، وأن تتضمن كتبا ومصادر ذات علاقة بنظريات وتاريخ التصميم.

2.9 هناك أنظمة مُحكمة ومطبقة لمتابعة استخدام المصادر والمرافق المختلفة. كما يستخدم نظام الخدمة الذاتية لمتابعة الأمور الخاصة بالتسجيل، والحضور، ومنح ورصد الدرجات، والجوانب المالية، والوظائف الأخرى. وللتأكد من تنفيذ التعلم الإلكتروني، تقدم كل كلية من الكليات تقريرًا عن استخدامها لهذه الخاصية في كل فصل دراسي، وقد قامت لجنة التعليم والتعلم مؤخرًا بتطوير إرشادات خاصة بالتعلم المختلط. كما يُعد أمين المكتبة تقارير شهرية لمراقبة استخدام المكتبة، وقواعد البيانات الإلكترونية، وبرنامج الكشف عن الانتحال الأكاديمي (Turnitin). وتستخدم نتائج هذه التقارير لإثراء عملية اتخاذ القرارات. فعلى سبيل المثال، ينوي مجلس العمداء، وأعضاء هيئة التدريس في الكلية تحسينَ استخدام قواعد البيانات الإلكترونية من خلال وضع واجبات تتطلب البحث، واستخدام قواعد البيانات في الجامعة. ولجنة المراجعة تقدر أن نظام المتابعة مستخدمٌ

بصورة فعالة؛ للارتقاء بالكفاءة المهنية على مختلف المستويات، بدءًا من متابعة التسجيل، والأداء الأكاديمي، واستخدام مصادر المكتبة وانتهاءً بمراقبة الحضور.

2.10 هناك نظام واضح لدعم الطالبات في عموم المؤسسة، يشمل التعريف بالمكتبة، والإرشاد الأكاديمي، إضافة إلى التوجيه الوظيفي. واستنادًا إلى المقابلات التي أجرتها لجنة المراجعة مع الطالبات والخريجات، فإن أعضاء هيئة التدريس يقومون – بصورة منتظمة – بتقديم الإرشاد الأكاديمي، والإشراف على الطالبات الخاضعات لإشرافهم طيلة مسيرتهن الأكاديمية، وهو ما يُبقي الطالبة على المسار الصحيح فيما يخص دراستها وأهداف البرنامج بشكل عام. ولجنة المراجعة تقدر أن الإرشاد الأكاديمي مدمجٌ بصورة جيدة في كل مستوى من مستويات البرنامج، وهو الأمر الذي يوفر دعمًا مهمًّا للتقدم الأكاديمي للطالبة. ويشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن هناك تحسنًا عامًّا في عملية الإرشاد الأكاديمي من حيث استمراريته، كما يقدم العديد من المبادرات المقترحة لتحسين هذه العملية. وإضافة إلى ذلك، تجد لجنة المراجعة دعمًا كافيًا ومقدمًا للطالبات من خلال المكتبة الإلكترونية، والمصادر الإلكترونية، والفعاليات، وإدارة شئون الطالبات. كما يتمُّ تقديمُ خدمات الإسعافات الأولية، والإرشاد النفسي من خلال عيادة الجامعة والمرشد الاجتماعي. ولجنة المراجعة تقر أن هناك نظامًا جيدًا للدعم الطلابي، والذي ينطوي على العديد من الخيارات على شكل مساعدات مالية، ويوفر للطالبات فرصة عظيمة. وإضافة إلى ذلك، تلاحظ لجنة المراجعة وجود سياسة واضحة للطالبات من ذوات الاحتياجات الخاصة، ولكنها تنصح بإضافة نص لحماية خصوصية التقارير، وسجلات الظروف الطبية لهن.

2.11 هناك ترتيبات تعريفية واضحة للطالبات الجدد والطالبات المحولات من مؤسسات تعليمية أخرى. وتنظم إدارة شئون الطالبات برنامجًا تعريفيًّا، يُقدَّم مرتين في السنة على مستوى الجامعة. ويتضمن البرنامج التعريفي زيارة تعريفية للمكتبة والمرافق الأخرى في المؤسسة، إضافة إلى المعلومات المقدمة بخصوص نظام الخدمة الذاتية، وضوابط الجامعة، وأنظمتها. وهذه الأنظمة منصوصٌ عليها بشكل واضح في الكتيب التعريفي للطالبة، والذي يتم توزيع نسخ منه أثناء البرنامج التعريفي. كما تنظم كلية الفنون والتصميم جلسات تعريفية للطالبات لتعريفهن بالمتطلبات الخاصة بالكلية، وإتاحة الفرصة لهن للقاء أعضاء هيئة التدريس ومرشديهن الأكاديميين. إلا أنَّ الأمر الذي لايزال غير مؤكد هو هل تمَّ تقييم البرنامج التعريفي مؤخرا وتحسينه أم لا، ولكن لجنة المراجعة تجد هذا

البرنامج كافيا، إضافة إلى وجود خطط مطبقة بخصوص الطالبات اللاتي فاتهن فرصة المشاركة في هذا البرنامج التعريفي. وقد تطابق هذا أيضا مع ما ذُكِرَ خلال مقابلات لجنة المراجعة مع أعضاء هيئة التدريس والطالبات. ولجنة المراجعة تقدر أن البرنامج التعريفي معمَّقٌ، وأن هناك ترتيبات بديلة مطبقة بالنسبة للطالبات اللاتي فاتهن فرصة المشاركة في هذا البرنامج.

2.12 لدى الجامعة الملكية للبنات سياسة للإرشاد الأكاديمي، وإجراء بهذا الخصوص يتناول الطالبات المعرضات لخطر الإخفاق الأكاديمي. كذلك توجد أنظمة على شبكة الإنترنت وخارجها، وهي مطبقة لمتابعة التقدم الأكاديمي للطالبات، كما أنها تقدم دعمًا بهذا الخصوص بجانب مراقبة إدارة القبول والتسجيل لهذا الأمر عن كثب. وتتيح هذه الأنظمة بشكل واضح آلية للتدخل في الوقت المناسب من خلال إشارة تنبيه عندما يتدنى أداء الطالبة دون المستوى المطلوب. ومن ثمَّ توضع الطالبة تحت الملاحظة الأكاديمية، ولا يسمح لها بتسجيل أكثر من (12) ساعة معتمدة في الفصل الدراسي، إلى حين انتهاء حالة كونها تحت الملاحظة الأكاديمية وتحسن مستواها. وخلال المقابلات، أكد أعضاء هيئة التدريس أنهم يلتقون بطالباتهم الخاضعات للملاحظة الأكاديمية مرارًا؛ بهدف تشخيص المشكلة، واقتراح الحلول المناسبة لهن. كما تتم مناقشة نتائج منتصف الفصل الدراسي من قبل مجلس الكلية؛ لتشخيص الطالبات اللاتي يحتجن للدعم الأكاديمي. ولجنة المراجعة تقدر أن هناك سياسة إرشاد أكاديمي منفذة بصورة جيدة، وأن هناك مسارًا واضحًا للخطوات الواجب اتخاذها؛ لمساعدة الطالبات المعرضات لخطر الإخفاق الأكاديمي.

2.13 يشير كل من التقرير السنوي 2014–2015، لكلية الفنون والتصميم، وتقرير الفعاليات 2015–2016، إلى قائمة بعدد الأنشطة التي قامت بها الكلية؛ لتوسيع بيئة التعلم كعقدها المؤتمرات العلمية، واستقدام المحاضرين الزائرين، والقيام بالزيارات الميدانية، والرحلات التعليمية، وإقامة المعارض الفنية. كما قُدِّمت مجموعةٌ كبيرةٌ من الأدلة للتعبير عن التزام الكلية نحو توسيع خبرات التعلم لدى طالباتها. كذلك تساعد ورش العمل التي قدمها الفنانون والمصممون على وجه التحديد في إثراء خبرة التعلم لدى الطالبات، كما أكدت ذلك الطالبات والخريجات أثناء المقابلات. وإضافة إلى ذلك، وكما ورد في الفقرة: 2.8، فإن الجامعة الملكية للبنات توفر الكثير من أماكن الدراسة غير الرسمية. ولجنة المراجعة تقدر أن بيئة كلية الفنون والتصميم تشجع على توسع خبرات

الطالبات ومعارفهن من خلال التعلم غير الرسمي، بتوفير أماكن الدراسة غير الرسمية، وإقامة مجموعة من الأنشطة والفعاليات المصاحبة للمنهج الدراسي.

2.14 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص كفاءة البرنامج، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- تخضع متطلبات القبول في جميع البرامج التي تطرحها كلية الفنون والتصميم للمراجعة بصورة منتظمة
- هناك إجراءات استدراكية مطبقة للطالبات ممن لديهن ضعف في مهارات اللغة الإنجليزية، حيث يتم تخصيص مقررات باللغة الإنجليزية، وتقييمهن مجددًا قبل السماح لهن بالمضي قدما للدراسة في البرنامج
- هناك أنظمة معلوماتية موسعة تتيح اتخاذ قرارات واعية، ومراقبة الطالبات المعرضات لخطر الإخفاق الأكاديمي؛ من أجل القيام بالتدخل المبكر لمساعدتهن
- لدى الجامعة بُنية ممتازة من حيثُ المرافقُ والمصادرُ المادية والتعليمية، إضافةً إلى التجهيزات الحديثة، والمساحات المناسبة في الاستوديوهات، والمرافق الجيدة للطباعة
- نظام المتابعة مستخدمٌ بصورة فعالة؛ للارتقاء بالكفاءة المهنية على مختلف المستويات، بدءًا من متابعة التسجيل، والأداء الأكاديمي، واستخدام مصادر المكتبة وانتهاءً بمراقبة الحضور.
- الإرشاد الأكاديمي مدمج بصورة جيدة في كل مستوى من مستويات البرنامج، وهو الأمر الذي يوفر دعمًا مهمًّا للتقدم الأكاديمي للطالبات
- البرنامج التعريفي معمقٌ، كما أنَّ هناك ترتيبات بديلة كافية مطبقة بالنسبة للطالبات التي فاتهن فرصة المشاركة في هذا البرنامج
- بيئة كلية الفنون والتصميم تشجع على توسع خبرات الطالبات ومعارفهن من خلال التعلم غير الرسمي، بتوفير أماكن الدراسة غير الرسمية، وإقامة مجموعة من الأنشطة والفعاليات المصاحبة للمنهج الدراسي.

2.15 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- تحدد وتشرح بوضوح معاييرها الخاصة بمتطلبات القبول، بما في ذلك مراجعة الـ (Portfolio)، لأعضاء هيئة التدريس، وجميع الأطراف المعنية، وإتاحتها على الموقع

الإلكتروني للجامعة، وتضمينها في الكتيب الإرشادي، واستمارة التقديم، وفي جميع القنوات الأخرى ذات الصلة

- تقوم بشكل رسمي بتعيين منسق للبرنامج؛ لكي يشرف على الأداء اليومي للبرنامج، ويقيِّم التغييرات ذات الصلة بالمحتوى التخصصي داخل المنهج الدراسي للتصميم الداخلي
- تقوم بتعيين المزيد من المختصين بالتصميم الداخلي، وتشجع أعضاء هيئة التدريس على القيام بمشروعاتهم البحثية الخاصة بهم؛ من أجل تطوير معارفهم ومهارات الأكاديمية وتحديثها.

2.16 الحكم النهائي

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بكفاءة البرنامج.**

3. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

3.1 مواصفات الخريجات الخاصة بالجامعة الملكية للبنات منصوصٌ عليها بوضوح في الخطة الإستراتيجية للجامعة، وفي مختلف وثائقها الخاصة بالتعليم والتعلم، كما أنها مذكورة ضمن إستراتيجية التوظيف كأحد أنماط الاستجابة لحاجات قطاع الصناعة، وبشيء من التفصيل في إستراتيجية خبرة الطالبات. وتشمل هذه المواصفات التعلم مدى الحياة، والقيادة، والمبادرة، والمشاركة المجتمعية، والإبداع. وتدخل هذه المواصفات بدورها في مواصفات التعلم المطلوبة لكل من البرنامج والمقررات الدراسية بما يعبر عن قدرة التصميم الداخلي للعمل كوسيلة لاكتساب مجموعة من المهارات. وقد أظهرت مقابلات الزيارة الميدانية مع الخريجات والطالبات مركزية هذه المواصفات بين صفوفهن. كما تلاحظ لجنة المراجعة أن المؤسسة التعليمية منهمكة بشكل واضح في الممارسة التفكرية، ولديها أنظمة لإعادة التحقق والقدرة على تعديل تقديم البرنامج؛ لكي يدعم خبرة الطالبات، ويكون محاذيًا بشكل أكثر لكافة العناصر المتعلقة بالتقديم. تلاحظ لجنة المراجعة كذلك أن هناك أدوات تقييم متنوعة وموثوقة تضمن مواصفات الخريجات. وبشكل عام، فإن لجنة المراجعة تقدر أن مواصفات الخريجات مدمجة ضمن مخرجات التعلم المطلوبة من خلال استخدام التقييمات الصحيحة والموثوقة.

3.2 سياسة المقايسة المرجعية (2014) للجامعة الملكية للبنات مناسبة، وتقدم وصفا عاما لهدف ونطاق هذه المقايسة، إلى جانب الإرشادات الإجرائية. وتتوافق المقايسة المرجعية الحالية مع هذه السياسة، إلا أنَّ نطاقَ هذه العملية محدودٌ. وبعض المقايسات المرجعية، كتلك التي أُجريت مع (Middlesex University) قد سبقت البدء بتطبيق سياسة رسمية بهذا الخصوص بمدة طويلة. وتلاحظ لجنة المراجعة أن المقايسة المرجعية الرسمية والصارمة لم تبدأ بعد. ويذكر تقرير التقييم الذاتي أن الجامعة ما زالت في انتظار موافقة مجلس التعليم العالي على مذكرة تفاهم (للمقايسة المرجعية والتعاون المشترك على نطاق أوسع). وفي الوقت الذي تدرك فيه لجنة المراجعة أنَّ لدى الفريق التعليمي والإداري خبرة إقليمية وعالمية كبيرة، فإنَّها ترى ضرورة القيام بمقايسة مرجعية

محليًّا، وإقليميًّا، وعالميًّا في أقرب فرصة ممكنة، وذلك على أقل تقدير؛ لتدعيم التوجهات الجديرة بالثناء، والتي وردت في تقرير الجامعة الخاص بدراسة جدوى برنامج التصميم الداخلي فحسب. واستنادًا إلى هذا التقرير، فإن "الجامعة الملكية للبنات تعتقد بقوة أن لدى الخريجات المحليات القدرة على تقديم تصميمات أفضل؛ كونهن بطبيعتهن على دراية أفضل بالمصادر المحلية المتاحة، وثقافة البحرين، والحرف التقليدية، والأذواق المحلية للألوان". ومن ثمَّ توصي لجنة المراجعة بأن على الكلية أن تتأكد من القيام بالمزيد من عمليات المقايسة المرجعية الإستراتيجية، وأن توسع أنشطتها الخاصة بهذه المقايسة؛ لتشمل عناصر أخرى مثل سياسة القبول، المصادر المتاحة، مخرجات البرنامج والمعايير الأكاديمية. وعلاوة على ذلك، فإن لجنة المراجعة تشجع أعضاء هيئة التدريس على الانخراط في أنشطة التحقق الخارجي، وأنشطة أخرى مماثلة؛ لتنويع طرق قياس التقديم بمستوى أكثر دقة.

3.3 تنصُّ سياسة التقييم على أن مسئولية الإشراف على جودة التقييم وتوثيقها تقع في جزء كبير منها على مجلس العمداء، ومجلس الكلية، ولجنة التعليم والتعلم. وتتم عملية اعتدال التقييمات من خلال التصحيح الثاني، والاعتدال الداخلي، ومشاركة الممتحنين الخارجيين، وتقارير الإشراف على التدريب الصناعي (بالتشاور مع الجهات التي تقدم فرص التدريب). كما أنَّ هناك مجموعة واضحة من السياسات التي تغطي عمليات التظلم، والمخالفات الأكاديمية، إلخ. وجميع هذه السياسات والإجراءات موجودةٌ على شبكة الإنترنت، كما أنها تقدم للطالبات أثناء البرنامج التعريفي، مع شرح موسع في الكتيب الإرشادي للطالبة. وتلاحظ لجنة المراجعة كذلك أنه يتم الإعلان عن عملية التقييم بشكل موسع عن طريق البريد الإلكتروني، واللوحات الإعلانية، وعلى نظام الخدمة الذاتية. ويقوم أعضاء هيئة التدريس بمراجعة توصيفات المقررات الدراسية بما فيها التقييم، ثم يقومون بتقديم التوصيفات المعدلة للمقررات إلى رئيس القسم، ومن ثم إلى العميد عن طريق مجلس الكلية. وبعد موافقة المجلس عليها، يتم نشرها على نظام الخدمة الذاتية. كما تخضع التغييرات الخاصة بمخرجات التعلم المطلوبة، أو تقديم توصيفات جديدة للمقرر الدراسي للمراجعة من قبل لجنة التعليم والتعلم، كما تُبلغ الطالبات بجميع التعديلات التي تطرأ على محتوى البرنامج في بداية دراستهن للمقررات. ولجنة المراجعة تقدر أنَّ السياسات والإجراءات الخاصة بالتقييم منفَّذة بصورة منسقة من خلال سلسلة من عمليات التحقق والموازنة.

3.4 هناك آليات واضحة للتأكد من محاذاة التقييم مع مخرجات التعلم المطلوبة، وتشمل هذه الآليات مراجعة رئيس القسم لتوصيف المقررات الدراسية. وتنصح لجنة المراجعة بأنه يجب أن تتم عملية ضمان الجودة هذه بشكل أوسع من خلال لجنة التعليم والتعلم؛ من أجل إيجاد شعور بالمشاركة في المعايير بين صفوف فريق التدريس. وتلاحظ لجنة المراجعة أن عملية تصميم توصيفات المقررات الدراسية تشمل ربط مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات مع طرق التدريس والتقييم؛ بما يضمن أنْ يكون في إمكانية كلٍّ من الطالبات وأعضاء هيئة التدريس رؤية كيف تُقيَّم مخرجات التعلم المطلوبة بصورة دقيقة. كما أنَّ استخدام الاعتدال/ التحقق الخارجي بمثابة طريقة إضافية لضمان المحاذاة الصحيحة، ولم تجد لجنة المراجعة أدلة على عدم التناسق والانسجام بهذا الخصوص. فعلى سبيل المثال، يشير توصيف المقرر (IND382) إلى أنَّ جميع مكونات التقييم تغطي مخرجات التعلم المطلوبة، وهي مربوطة بشكل واضح في الجزء رقم: (16). ولجنة المراجعة تقدر أن هناك آليات واضحة للتأكد من محاذاة التقييم مع مخرجات التعلم المطلوبة؛ لضمان تحقق المعايير الأكاديمية للخريجات.

3.5 تحكم عمليةَ الاعتدال سياسةُ التقييم الخاصة بالجامعة الملكية للبنات. واستنادًا لهذه السياسة، تُجرى عملية الاعتدال القبْلي للامتحانات التحريرية من قبل رئيس القسم، ويجب على أعضاء هيئة التدريس التأكد من أن جميع واجبات التقييم قد تم فحصها، ويفضل أن يتم ذلك مع الزملاء الأكاديميين على الأرجح قبل توزيعها على الطالبات. كما تلاحظ لجنة المراجعة أن هناك عمليات واضحة للاعتدال الداخلي البعْدي. وقد أكدت المقابلات مع كبار المديرين، وأعضاء هيئة التدريس وجود نهج منسق فيما يخص اختيار عينة الأعمال التي تخضع لهذا الاعتدال، ومن يقوم بعملية الاعتدال نفسها. وقد أُبلغت لجنة المراجعة خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، بأن الأشخاص الذين يقومون بعملية الاعتدال هذه يتم اختيارهم بناءً على المعرفة التخصصية، وأنه يتم دعم أعضاء هيئة التدريس الجدد خلال عملية الاعتدال الداخلي من قبل مصححين آخرين كجزء من عملية التعريف. وعلاوة على ذلك، فهناك نظام لمعالجة التباين إذا ما تمَّ الاستعانة بالمصحح الثاني، حيث يتم اللجوء لرئيس القسم والعميد لحل هذه القضية، كما يتم مناقشة الأمر بشكل أكثر في مجلس الكلية. كذلك فإنَّ أعضاء هيئة التدريس على دراية بالأنظمة المطبقة إضافة إلى وجود أدلة على تطبيق الصرامة فيما يتعلق بتفاصيل توزيع درجات الطالبات. ولجنة المراجعة تقدر أن هناك نظامًا فعَّالا لمعالجة التباين في التصحيح عند الاستعانة بمصحح ثان، وأنه يتم

دعم أعضاء هيئة التدريس الجدد بمصححين آخرين كجزء من عملية تعريف هؤلاء الأعضاء. وقد دلّت المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس على أنَّ عمليات الاعتدال الجماعي غالبًا ما كانت تحصل، كما أنها من الممكن أن تقود إلى مناقشات وتغييرات غير موثقة. ولجنة المراجعة، وفي الوقت الذي ترى فيه أن هذه الممارسة صحيحة كأحد أنماط ضمان الجودة، فإنها ستستفيد بشكل أكثر إذا تم توثيقها رسميًّا. لذا فإن لجنة المراجعة توصي بأن على الكلية أن تعدل السياسة والإجراءات المتعلقة بعملية الاعتدال القبْلي، وتحتفظ بسجل منظم للتعليقات المهمة التي ترد خلال عمليتيْ الاعتدال القبْلي والبعْدي، لاسيما المتعلقة بتعديل الدرجات، والصورة العامة التي يتم التوصل إليها بخصوص هذه الدرجات.

3.6 تلاحظ لجنة المراجعة، من خلال المقابلات مع فريق كبار المديرين، أن هناك إجراء واضحًا للاعتدال الخارجي، يشمل التصحيح الثاني والتحقق الخارجي. وبينما تقوم مؤسسة Edexcel بالتحقق الخارجي لجميع المقررات الدراسية في المستوى التأسيسي، يقوم الممتحنون الخارجيون بالتحقق والتصحيح الثاني لـ (30%) من المقررات في باقي المستويات. وتلاحظ لجنة المراجعة أن هناك نظامًا محكمًا لتقييم اختيار الممتحنين الخارجيين، وأن الممتحنين الخارجيين الذين قابلتهم لجنة المراجعة كانوا مؤهلين من حيث كونهم إما من المتمرسين في هذا المجال، أو من الأكاديميين. ولكن، ومن خلال المقابلات التي أجرتها أثناء الزيارة الميدانية، ظهرت للجنة المراجعة بعض الأدلة على عدم التناسق والانسجام بين مدخلات الممتحنين الخارجيين، وعدم قدرتهم على تكوين "فكرة عامة" عن حجم العمل الذي أنجزته الطالبات في البرنامج، وإعداد تقارير فعَّالة بهذا الخصوص. وعلاوة على ذلك، فقد كشفت هذه المقابلات عن أنه ليس في وسع الممتحنين الخارجيين رؤية نفس المقرر لمرتيْن، وأنهم لا يتلقون إجابة رسمية من الكلية على ما يقدمونه من تعليقات. وترى لجنة المراجعة أن عمل الممتحن الخارجي يجب أن يكون تراكميًّا (وهو دور يحظى بتقدير من يقومون به حاليا). كما أن المعرفة المتنامية ببرنامج ما تساعد الممتحنين الخارجيين على بناء معرفة رصينة بمخرجات المقررات، وعلى تقديم ملاحظات تذهب إلى ما وراء عملية التقييم. ومن ثمَّ توصي لجنة المراجعة بأن على الكلية أن تضمن تقديم تغذية تحريرية راجعة للرد على تقارير الممتحنين الخارجيين، وأن تمدد فترة عملهم متى كان ذلك ممكنًا؛ لتمكينهم من رؤية المقرر بصورة متكررة، سنة بعد أخرى. وهذا من شأنه أن يستكمل هذه الحلقة فيما يتعلق بتطوير البرنامج، وبناء علاقة مثمرة وأقوى بين الممتحنين الخارجيين والكلية.

3.7 خلال الزيارة الميدانية، قدمت للجنة المراجعة عينة كبيرة من أعمال الطالبات. ومن خلال أعمالهن المعروضة في الحرم الجامعي، وعينات أخرى من أعمالهن التي خضعت للتقييم في ملفات المقررات الدراسية، كان واضحًا أن مستوى إنجاز الطالبات، لاسيما في السنة الأخيرة من البرنامج، مماثلا لما هو عليه في برامج أخرى، محليًّا، وإقليميًّا، وعالميًّا. وقد تضمَّنت عينات مشروعات المستوى (1) المقدمة سجلًّا معمقا للتطور الحادث في التصميم، والذي يستند بالدرجة الأساس إلى عملية معينة، من المفهوم إلى الحالة، باستخدام وسائل بسيطة لتطوير لغة الشكل. أما النهج المتبع نحو الطوبوغرافيا ومهنة التصميم، فيمكن لهما أن يكونا في وضع أفضل إذا وُجِدَ المزيد من الصرامة في التفكير التحليلي (النقد في مرحلة ما بعد الحداثة، أو بعض النقاط المرجعية التي قد تساعد في ذلك). إلا أنه، وعلى هذا المستوى، فقد تضمنت العينات مجموعةً من الرسوم والنماذج المعمقة. أما أعمال المستوى (2) فقد تمت محاذاتها هي الأخرى بنفس الطريقة، إلا أنها تضمنت أدلة أكثر على وجود منظور تقني. وفيما يتعلق بأعمال المستوى (3)، فقد كانت متجذرة بقوة في الرسومات الخطية المدعومة بشروح شاملة للغاية، والتي تغطي الجوانب المتعلقة بالمقترح التصميمي، بما في ذلك الجوانب التقنية، المساحة، التخطيط، والجوانب المتعلقة بالمواد المستخدمة. وقد كانت تلك الشروح مقدمة بالدرجة الأساس بصورة غير تحليلية، وكانت ستستفيد بشكل أكثر إذا كان هناك استكشاف أكبر لعملية التكوين كالمساحة، والمشاركة النقدية للمواد المستبعدة من التصميم، إضافة إلى المواد التي وقع عليها الاختيار. وهذه "القدرة التحليلية" هي الجانب الذي يحرص أرباب الأعمال للعثور عليه في الموظف المحترف. وأخيرًا، فقد تضمنت عينة الأعمال المقدمة مشروعًا من المستوى (4)، وهو عبارة عن تقرير فقط. وعلى الرغم من أن هذا التقرير قد ارتقى إلى درجة أكبر في الدقة، إلا أنه كانت هناك فرصة لم يتم استغلالها من خلال إدخال التعريف الإقليمي أو السياقي عليه. فقد كانت الجوانب الدقيقة المتعلقة بالمكان الذي تقع فيها المساحة (البحرين/ منطقة الخليج)، والتأثيرات الثقافية، والجغرافية، والمناخية واضحةً على شكل التصميم، إلا أنَّ تنظيم وتعريف التصميم بَدَيَا مُهْمَلَيْن بوضوح أو مُحَيَّدَيْن. ومن ثَمَّ توصي لجنة المراجعة بأن على الكلية أن تحدد الفرص المتاحة للتعبير عن السياق بشكل أوضح، والذي يعدُّ جانبًا مهمًّا في دراسة التصميم الداخلي في الجامعة الملكية للبنات.

3.8 استنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي، فإنه يتم قياس تحقق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج من خلال ربط التقييمات بمخرجات تعلمه المطلوبة. وفي المرحلة اللاحقة، يتم قياس تحقق مخرجات التعلم

المطلوبة للبرنامج من خلال ربطها بمخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية. ومنذ العام الأكاديمي 2013–2014، طورت الجامعة الملكية للبنات ونفذت آلية لقياس تحقق مخرجات التعلم المطلوبة، والأدلة المقدمة تشير إلى نسبة كبيرة جدًّا تقارب الـ (100%) من التحقق لجميع مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. وكما وردت الإشارة في فقرة سابقة، فقد قُدِّمت للجنة المراجعة مجموعةٌ كبيرةٌ من أعمال الطالبات، ووجدت اللجنة أن مستوى الإنجاز يتوافق مع برامج مماثلة. كما تلاحظ لجنة المراجعة كذلك أن توزيع الدرجات واسع، إضافة إلى وجود أدلة تدل على منح درجات عالية (A's and B's)، استخدمت حيثما كان مناسبا، وهي تدل على مستويات مناسبة في المهارات التقنية، والمهارات البحثية الجيدة في ممارسة التصميم، وعلاوة على ذلك، فقد كانت الخريجات اللاتي قابلتهن لجنة المراجعة يشعرن بالرضا نحو جودة مهاراتهن، كما كانت تقارير الاستطلاعات عند الانتهاء من البرنامج للسنوات الأكاديمية 2013–2014، و2014–2015، إيجابية بشكل كبير في هذا الجانب. وتشير هذه الاستطلاعات (حسب الاستجابة في هذه الاستطلاعات) إلى إمكانية أن يكون هناك تركيزٌ على التفكير المتعلق بريادة الأعمال (أحد مواصفات الخريجات). إلا أنَّ نسبة الاستجابة في هذه الاستطلاعات ليست واضحة، والبيانات المنفصلة قد وُضِعت لها قيم ترجيحية غير اعتيادية (لا أوافق، محايدة، موافقة). وبشكل عام، فإن لجنة المراجعة تقدر أن مستويات الإنجاز تعادل المنصوص عليها ضمن مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج وللمقررات.

3.9 تحليل الدفعات الذي يعود لعام 2005، متناسق ومفيد، ويُظهر مقياسا صحيحًا للدفعات، حيث استقر نحو (75+) طالبة في البرنامج. وهذا يعكس اهتمامًا متزايدًا بالموضوع بشكل عام، ونموًّا في دور هذه الممارسة في الاقتصاد، كما هو بالنسبة للبحرين. كما كانت أرقام الانسحاب من البرنامج قليلة نسبيًّا ($\leq$ 5%)، وهو ما يشير إلى ملاءمة البرنامج المطروح للطالبات بشكل جيد، وأن لدى الطالبات خبرة تعليمية جيدة عند الالتحاق بالكلية، كما تعبر عنها معدلات الاستبقاء العالية. وقد كانت الوجهات الأولى للخريجات أقل وضوحًا، إضافة إلى عدم وجود بيانات تقييمية، على الرغم من وجود إشارات إلى بعض التعيينات بصورة مباشرة في مجالات ذات علاقة بالتصميم، وأن بعض الطالبات بصدد مواصلة دراستهن لنيل درجة الماجستير. وترى لجنة المراجعة (كما وردت الإشارة في أماكن أخرى من هذا التقرير) ضرورة وجود عملية أكثر صرامة لجمع البيانات من أجل ضمان تنافسية البرنامج مع غيره، وتقديم صورة أوضح عن هذا المجال المتنامي في الساحة الأكاديمية البحرينية. كما لاحظت لجنة المراجعة أيضا عدم الانسجام، وعدم الدقة في

المخططات المقدمة في تقرير التقييم الذاتي. وخلال الاجتماع مع كبار المديرين، فقد أكدوا أنَّ هناك عدم انسجام في تحليل دفعات البرنامج، وبين الفقرة المكتوبة أسفل التحليل في تقرير التقييم الذاتي. كما وجدت لجنة المراجعة أمثلة مشابهة لهذا الأمر في عموم التقرير. ولذلك، فإن لجنة المراجعة توصي بأن على الكلية أن تبحث عن طرق جديدة لتحسين الضبط المنظّم لجودة البيانات، ومتابعة الوجهات التي تقصدها خريجات البرنامج بعد التخرج فيه.

3.10 تُعدُّ سياسةُ تقييم برنامج التدريب العملي الإلزامي/ التعلم القائم على العمل، والمُكَوَّنِ من (200) ساعة تدريبية سياسةً واضحةً، وتحكمها عملية صارمة لإعداد التقارير، ومراقبتها ومناقشتها على مستوى اللجان، ويمثلُ تقديمُ هذا الجانب في الجامعة الملكية للبنات منطقةَ قوة واضحة، وتحقيق المزيد من الفرص. كما يشارك أرباب الأعمال في هذه العملية، بما فيها عملية التقييم، وقد عبروا – عن معرفةٍ واضحة – عن هذه العملية، وأهمية وجود الطالبات في بيئات عملهن، وهو الأمر الذي كانت فيه الطالبات متحمسات لتجاربهن هناك. وقد دلت التغذية الراجعة من الطالبات وأرباب الأعمال على وجود تجربة إيجابية لدى كل من رب العمل والطالبة المتدربة. وبأكبر قدر من التفصيل الوارد في تقرير مقرر (IDN496)، فإنه يقدم تحليلا واسعًا من قبل الشركة المستضيفة. ومن خلال التقارير والعروض المقدمة من الطالبات، فقد كان دور التعلم القائم على العمل واضحًا، إلى جانب الخبرة العملية التي تضمنها المنهج الدراسي. وهذا أيضا ما دعمته مقابلات الزيارة الميدانية. ولجنة المراجعة تدرك قيمة وطبيعة مقرر التدريب العملي للبرنامج، وتنصح بتدعيم عدد المنظمات الشريكة وزيادتها؛ لتحقيق الحد الأقصى من الاهتمام بهذا الجانب في البرنامج، وتحقق النمو (الفعلي والمحتمل) في هذا الاتجاه، ولو بشكل نموذجي، فإنه سيتيح فرصًا للطالبات للتدريب محليًّا وإقليميًّا.

3.11 هناك إجراءات إشراف، وأدوار محددة بوضوح لمشروع السنة الأخيرة (IND497)، وهي موضحة في كتيب المشروع النهائي. كما أن مسئوليات الطالبات هي الأخرى منصوصٌ عليها في هذا الكتيب، وقد تمكن المشرفون من وصف كيفية إدارة الأدوار والإشراف عليها أثناء مقابلات الزيارة الميدانية. كما أنَّ الإجراءات والسياسات المتعلقة بالمشروع مناسبة، وكذلك تقدم للطالبات تفاصيل مفيدة عن التصميمات الداعمة لهن، كما أنهن بحاجة لإدارة جيدة لهذا العمل، في ظل سياقات إبداعية تقليدية؛ لكي تكون هذه التجربة مثمرة لهن بشكل أكثر، أو تدعم نتاجاتهن القائمة على

الاستوديو. وتقر لجنة المراجعة وضوح هذا الكتيب المتمحور حول الطالب. وتتم المتابعة أسبوعيًّا (كحد أدنى)، وتدعمها في ذات الوقت مراجعة رسمية في منتصف الفصل الدراسي، وتقديم عرض نهائي أمام لجنة تحكيم، يستند إلى نصٍّ مكتوب، إضافة إلى إقامة معرض ختامي يتضمن الأعمال الفنية المنجزة؛ وهو الأمر الذي يعدُّ مثالًا على أفضل الممارسات. ولجنة المراجعة تقدر أنَّ مشروع السنة الأخيرة يدار بصورة صحيحة، وأن الطالبات يخضعن للمراقبة بصورة مستمرة، ويتم تقييمهن بصورة مناسبة.

3.12 تم تشكيل اللجنة الاستشارية لكلية الفنون والتصميم في العام الأكاديمي 2012–2013، وكانت لها مدخلات مهمة منذ تشكيلها في تطوير كافة برامج الكلية. ولهذه اللجنة تمثيل أكاديمي في مختلف جوانب التخصصات الأكاديمية، ويترأسها عميد الكلية. ويوضح قرار تشكيلها مهامَّ دورها، والذي يشمل القضايا ذات الصلة بتطوير المنهج الدراسي، والتوزيع على أماكن العمل، والتواصل مع القطاع الصناعي، إضافة إلى توثيق العلاقات مع القطاع الحكومي، وتطوير المحتويات الدراسية (بما فيها التكنولوجية). وهذا في حد ذاته يعدُّ اختصاصا واسعًا ومناسبًا. وتعقد هذه اللجنة اجتماعاتها مرة واحدة – على الأقل – في كل فصل دراسي، كما يمكنها استقبال أي مدخلات أخرى بحسب حاجة الكلية. إن مجال التعاون هذا بين الجانب الأكاديمي والقطاع الصناعي يثري عملية اتخاذ القرارات في البرنامج من خلال تشكيلة اللجنة، ومن الأمثلة المقدمة، فإنه يبدو أن المناقشات قد حظيت بالاهتمام المناسب في اتجاه ضبط وتحسين البرنامج. وقد تنوَّع هذا الأمر بين ملاءمة إعداد الجامعة لطالباتها، وطبيعة هذا البرنامج، والذي يعكس "الثقافة العربية" و"الخصوصية الإقليمية". وقد تضمنت أحدث محاضر اجتماعات هذه اللجنة الكثير من النقاش حول الخطط، ولكنها افتقرت بوجه خاص إلى تنفيذ "الخطوات" من جانب الأعضاء. ولجنة المراجعة تدرك الحماس الذي أظهره أعضاء اللجنة الاستشارية، وتقترح بتوجيه ذلك بطريقة منظمة بشكل أكثر. وعلاوة على ذلك، ومن خلال مقابلة فريق كبار المديرين، فإنه لم يبدُ كيفية اختيار أعضاء هذه اللجنة في حالة تكرار المهارات. ومن ثمَّ توصي لجنة المراجعة بأن على الكلية أن تقوم بتعديل سياستها وإجراءاتها الحالية؛ لتشمل معايير اختيار واضحة لعضوية اللجنة الاستشارية للكلية.

3.13 يعدُّ استطلاع الخريجات عند تخرجهن في البرنامج، والذي أُدخل في العام الأكاديمي 2012–2013، وسيلةً لتحصيل التغذية الراجعة منهن حول تجربتهن في البرنامج. وقد أشارت المقابلات

معهن، والتفاصيل الواردة في تحليل استطلاعهن الذي تجريه الكلية إلى استجابة نسبة قليلة منهن (15% على مستوى الجامعة، و12.5% على مستوى الكلية)، على الرغم من أن إجاباتهن كانت إيجابية بشكل عام. وقد أُعْتُبِرَتْ مقابلات الزيارة الميدانية معهن عينةً جيدةً لتجربة ما بعد الدراسة في الجامعة، والتي شملت خريجات على رأس عملهن، وأخريات يواصلن الدراسة؛ للحصول على درجة الماجستير، ومجموعة أخرى من الباحثات عن الوظيفة. كما تشير عينات تحليل الاستطلاعات التي أُجريت إلى مبادرات أساسية، كتحديث قوائم، وتطوير وسائل متابعة الخريجات، والأهم من ذلك انضمامهن إلى عضوية اللجنة الاستشارية للكلية، وهي مبادرات إيجابية. ومع ذلك، فإن لجنة المراجعة ترى أن نسبة الاستجابة متدنيةٌ للغاية، وليست كافيةً بالنسبة للكلية؛ لكي تستخدمها في قياس أي اتجاهات، أو لإثراء أي سياسة. كما كان أرباب الأعمال – الذين قابلتهم لجنة المراجعة أثناء الزيارة الميدانية – إيجابيين بدرجة كبيرة نحو جودة الخريجات. ومع ذلك، فإن لجنة المراجعة ترى أنه على الكلية أن تقوم بتطوير آليات أكثر كفاءة في توزيع، واسترداد، وتحليل البيانات (من الاستطلاعات، إلخ)؛ لتحسين التخطيط، واتخاذ القرارات، وتطوير الإستراتيجيات الخاصة بالبرنامج وتدعيمها، كما ورد في الفقرة: (4.8) من هذا التقرير.

3.14 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص المعايير الأكاديمية للخريجين، تود اللجنة أن تشير، *مع التقدير*، إلى ما يلي:

- أن مواصفات الخريجات مدمجة ضمن مخرجات التعلم المطلوبة من خلال استخدام التقييمات الصحيحة والموثوقة
- السياسات والإجراءات الخاصة بالتقييم منفَّذة بصورة منسقة من خلال سلسلة من عمليات التحقق والموازنة
- هناك آليات واضحة للتأكد من محاذاة التقييم مع مخرجات التعلم؛ لضمان المعايير الأكاديمية للخريجات
- أعضاء هيئة التدريس الجدد يتم دعمهم بمصححين آخرين كجزء من عملية تعريف هؤلاء الأعضاء
- هناك نظامٌ فعالٌ لمعالجة التباين في التصحيح عند الاستعانة بمصحح ثان؛ للتأكد بشكل أكثر من انسجام وملاءمة التقييم

- مستويات الإنجاز تعادل المنصوص عليها ضمن مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج والمقررات
- يدار مشروع السنة الأخيرة بصورة صحيحة، والطالبات يخضعن للمراقبة بصورة مستمرة، ويتم تقييمهن بصورة مناسبة.

3.15 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- تتأكد من القيام بالمزيد من عمليات المقايسة المرجعية الإستراتيجية، وأن توسع أنشطتها الخاصة بهذه المقايسة؛ لتشمل عناصر أخرى مثل سياسة القبول، المصادر المتاحة، مخرجات البرنامج، والمعايير الأكاديمية
- تعدل السياسة والإجراءات المتعلقة بعملية الاعتدال القبْلي، وتحتفظ بسجل منظم للتعليقات المهمة التي ترد خلال عمليتيْ الاعتدال القبْلي والبعْدي
- تتأكد من تقديم تغذية تحريرية راجعة للرد على تقارير الممتحنين الخارجيين، وأن تمدد فترة عملهم، إن كان ذلك ممكنا؛ لتمكين الممتحنين الخارجيين من رؤية نفس المقرر بصورة متكررة، سنة بعد أخرى
- تحدد الفرص المتاحة للتعبير عن السياق بشكل أوضح، وهو ما يعدُّ جانبا مهمًّا في دراسة التصميم الداخلي في الجامعة الملكية للبنات
- تبحث عن طرق لتحسين الضبط المنظّم لجودة البيانات، ومتابعة الوجهات التي تقصدها خريجات البرنامج بعد تخرجهن فيه
- تطور وتنفذ سياسة أكثر وضوحًا فيما يتعلق بالإجراء المتعلق باختيار أعضاء اللجنة الاستشارية للكلية.

3.16 الحُكم النهائي

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بالمعايير الأكاديمية للخريجين**.

4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

4.1 هناك سياسات وضوابط مؤسسية واضحة ذات صلة بالبرنامج وتقديمه، وهي متوفرة لأعضاء هيئة التدريس والطالبات عبر قنوات على شبكة الإنترنت وخارجها، كالكتيبات الإرشادية للطالبات وللبرامج، وإرشادات الجامعة. وتلاحظ لجنة المراجعة التحسين المستمر لهذه السياسات، وتقر بأن العديد منها منفّذ بصورة فعّالة ومنسّقة في عموم الكلية بحسب الأدلة. ومع ذلك، فقد أظهرت المقابلات مع كبار المديرين، وأعضاء هيئة التدريس والجهات الخارجية ذات العلاقة عدم توافق في التطبيق المنظم، ومراقبة، وتقييم الانتحال الأكاديمي، والتظلم داخل البرنامج، وفقا للسياسات والأدلة المقدمة. ومن ثمَّ توصي لجنة المراجعة بأن على الكلية أن تضمن أن السياسات والإجراءات المتعلقة بالانتحال الأكاديمي والتظلم منقولة ومنفذة بصورة منظمة على مستوى البرنامج.

4.2 يبين مخطط الهيكل التنظيمي أنَّ هناك نظامًا واضحًا للإدارة على مستوى الجامعة والكلية. ويشمل الهيكل الإداري العميد ورئيس القسم. ومع ذلك، وكما وردت الإشارة في الفقرة: (4.1) من هذا التقرير، فهناك قصور في التنفيذ الفعال والمنظم للعديد من السياسات ومراقبتها؛ نتيجة عدو وجود منسق للبرنامج. ومن خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، يبدو أن هناك "منسقين غير رسميين" للبرنامج. ولكن هذا الأمر في حد ذاته لا يمثل منصة لقيادة البرنامج. ولذا ترى لجنة المراجعة بأن على الكلية أن تقوم بتعيين منسق رسمي للبرنامج؛ ليكون مسئولاً عن التوجه الأكاديمي، ويقود التغييرات داخل المنهج الدراسي للبرنامج (انظر التوصية في الفقرة: 2.3).

4.3 هناك نظام واضح لإدارة الجودة، يتضمن استطلاعات الطالبات، وأعضاء هيئة التدريس، التدريب العملي، المراجعات السنوية للمقررات الدراسية وتدقيق ملفاتها، تقارير الامتحانات، ومحاضر الاجتماعات. وقد تم تطوير هذه الترتيبات من قبل وحدة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي. كما أنَّ هناك إرشادات واضحة لإدارة الجودة. وعلاوة على ذلك، يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن الجامعة الملكية للبنات لديها "إطار عمل للجودة الأكاديمية"؛ لتبسيط عملية مراقبة الجودة الأكاديمية، والذي بدأ تنفيذه منذ العام الأكاديمي 2014–2015. كما تؤكد الأدلة على وجود

سياسة تفصيلية حول نظام إدارة ضمان الجودة في المشروع الختامي للسنة الأخيرة، وهو مشروع التخرج لطالبات البرنامج، ويجمع بين البحث العلمي، وممارسة مهارات ومعارف التصميم. ولجنة المراجعة تقدر أن هناك نظامًا منفَّذًا لإدارة ضمان الجودة، والذي يقدم مُدخلات قيّمة في البرنامج.

4.4 تلاحظ لجنة المراجعة أن أعضاء هيئة التدريس يتلقون تشجيعًا على المشاركة في ورش العمل التي تهدف إلى تنمية قدراتهم في إعداد التقارير، والتوافق مع الإطار الوطني للمؤهلات؛ من أجل تنمية مهاراتهم الخاصة بضمان الجودة، كما جاء في محاضر اجتماعات مجلس الكلية، وما ورد في التقارير السنوية الخاصة بالتطوير المهني والشخصي لهم. كما تظهر المقابلات والأدلة المقدمة أن العديد من أعضاء هيئة التدريس لديهم خبرة عالمية. وخلال المقابلات معهم، ومع كبار المديرين واستنادًا إلى السياسات والإجراءات المبينة في هذه الأدلة، قد أوضحوا جميعًا أدوارهم ومسئولياتهم، والتي تتضمن أن يكون لدى الطالبات المتطلبات المناسبة للعمل، ومحاذاة مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات مع المخرجات المطلوبة للبرنامج، ومعايير التقييم، والتقيد بمتطلبات المفردات الدراسية. وبشكل عام، فإن لجنة المراجعة تقدر أن الموظفين الأكاديميين، وموظفي الدعم لديهم فهم تفصيلي بضمان الجودة، وبدورهم في ضمان فاعلية التقديم.

4.5 لدى الجامعة الملكية للبنات سياسة خاصة بمقترحات وتعديلات البرامج، والتي تبين بوضوح الإجراءات المتبعة في تعديل البرامج الموجودة، أو تقديم برامج جديدة. واستنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي، فإن هذه السياسة تستند إلى الإرشادات التوجيهية لمجلس التعليم العالي، كما يتم استخدام النماذج المعتمدة للمجلس في اقتراح البرامج الجديدة. وتشمل الأدلة المقدمة بهذا الخصوص رسالة الحصول على الموافقة، ومقترح برنامج العمارة، وبرنامج الماجستير في إدارة التصميم، والماجستير في الفنون الجميلة، والمقدمة إلى مجلس التعليم العالي، والتي تشير إلى تقيد الكلية والتزامها بالسياسة والإجراءات ذات العلاقة. وهذه الإجراءات من شأنها ضمان أن البرامج ذات صلة، وملائمة للهدف المطروحة من أجله، وتلتزم بالضوابط الموجودة. ومع ذلك، لم يستطع كبار المديرين وأعضاء هيئة التدريس، خلال الاجتماعات التي عقدتها معهم لجنة المراجعة، أن يوضحوا القيم والمبادئ التي تراعيها الجامعة والبرنامج بهذا الخصوص. ولجنة المراجعة تنصح بأن فهم، ومحاذاة قيم ومبادئ البرامج الجديدة مع رسالة الجامعة والكلية هو أمر مهم لتطوير هذه البرامج. كما أظهر الاجتماع الذي عقدته لجنة المراجعة مع كبار المديرين أن برامج الماجستير والعمارة والتي تم

طرحها مؤخرًا، تستند إلى حاجات السوق. ولجنة المراجعة تقر أن هناك ترتيبات مناسبة لطرح برامج جديدة في الجامعة.

4.6 هناك ترتيبات للمراجعة السنوية الداخلية للبرنامج، والتي تشمل مراجعة توصيفات المقررات، والكتيب الإرشادي للبرنامج، والمراجع، والبرمجيات المطلوبة والموارد البشرية. كما أنَّ هناك أيضا استطلاعات سنوية للطالبات والخريجات، وتقارير الممتحنين الخارجيين، واستطلاعات التقييم الخاصة بالتدريب العملي، والمقررات، وأعضاء هيئة التدريس. وتلاحظ لجنة المراجعة أن المعلومات المتحصلة من هذه المصادر المختلفة تغذي الخطة التشغيلية السنوية للكلية، والتي بدورها تتوافق مع الأهداف الإستراتيجية للجامعة، وتتضمن المؤشرات الأساسية للأداء. ولجنة المراجعة تقدر أن هناك ترتيبات متوفرة لأغراض التقييم الداخلي للبرنامج، والتي تثري القرارات المتخذة لتحسينه، وتدعم الخطة التشغيلية السنوية. واستنادًا إلى الاجتماعات التي عقدتها مع الطالبات والخريجات، تلاحظ لجنة المراجعة أيضا أن هناك تحسنًا في المرافق تم القيام به؛ استجابة للتغذية الراجعة المتحصلة من استطلاعات الطالبات والخريجات. ومع ذلك، وخلال المقابلات التي أُجريت مع كبار المديرين وأعضاء هيئة التدريس، ومن خلال الأدلة المقدمة، لاحظت لجنة المراجعة بعض حالات عدم الانسجام في تقييم وتنفيذ التغذية الراجعة المتحصلة من مصادر متنوعة. ففي أحد الاجتماعات مثلا، أكد كبار المديرين على أنهم يتشاركون في التغذية الراجعة التي يحصلون عليها من الممتحنين الخارجيين مع أعضاء هيئة التدريس المختصين. وفي اجتماع آخر، أشار أعضاء هيئة التدريس المختصون إلى أنهم لا يتذكرون مطلقًا أنهم قد تلقوا مثل هذا التقرير. وتشير محاضر الاجتماعات إلى مناقشة التغذية الراجعة الخاصة باستطلاعات الخروج من البرنامج، وتقييم أعضاء هيئة التدريس لمراجعة أحد المقررات الدراسية، إلا أنه لم تتوفر أدلة على كيفية مناقشة هذه المعلومات، وتقييمها، وتنفيذها من قبل أعضاء هيئة التدريس المختصين في البرنامج. لذا، فإن لجنة المراجعة توصي بأن على الكلية أن تضمن بأن الخطة التشغيلية السنوية للكلية تتم مناقشتها من قبل كافة الجهات ذات العلاقة، وأن هناك تقرير متابعة لمراقبة وتقييم فاعلية التحسينات المنفذة.

4.7 لدى الجامعة الملكية للبنات سياسة للمراجعة الدورية للبرامج تم تطويرها، والموافقة عليها في عام 2015، من أجل وضع إطار رسمي لعملية المراجعة الدورية الداخلية للبرامج. وتشير هذه السياسة

إلى أنَّ كلا من المراجعة الدورية الداخلية والخارجية لجميع البرامج يجب أن تتم مرة واحد على الأقل كل أربع سنوات وفقًا لجدول تتابعي، تتم الموافقة عليه من قبل مجلس العمداء. وتشمل الأدلة المقدمة تقرير التقييم الذاتي الذي تقدمه كلية الفنون والتصميم لبرنامج تصميم الأزياء للجنة داخلية يترأسها النائب الأكاديمي لرئيس الجامعة، والمقترحات المقدمة لأغراض التحسين. ويشير تقرير التقييم الذاتي إلى أنه قد أجريت مراجعة دورية للبرامج بالتشاور مع مجلس التعليم العالي وجامعة (West Virginia). وتلاحظ لجنة المراجعة التوثيق غير الرسمي للمدخلات المنتظمة التي تقدمها جامعة (Virginia West)، والتي أدت إلى زيادة عدد الساعات المعتمدة للبرنامج من (120) ساعة إلى (132) ساعة معتمدة. ولجنة المراجعة تقدر المراجعة الدورية التي قامت بها الكلية مع عنصر خارجي، والتي أدت إلى العديد من التحسينات في البرنامج مثل جعل التدريب العملي مقررًا إلزاميًّا، وتغيير المشروع الختامي من مشروع بمعدل ساعة إشراف واحدة إلى موضوع يمتد طيلة العام، إضافة إلى مكون بحثي في الفصل الدراسي الأول، وتطبيق في الفصل الدراسي الثاني. ولجنة المراجعة تقدر كذلك أنه توجد الآن عملية رسمية لاعتدال المشروع الختامي في التصميم الداخلي، وأن هناك عملية اختيار رسمية للأشخاص الذين يقومون بعملية الاعتدال. ومع ذلك، وخلال المقابلات مع كبار المديرين، لم يكن واضحًا كيف تمت عملية المراجعة الداخلية للمنهج الدراسي. وهذا الأمر، إلى جانب المقايسة المرجعية، هو عملية حيوية لضمان وجود التوازن الصحيح في المنهج الدراسي. ولجنة المراجعة تنصح الكلية بأن تضمن أن تكون عملية المراجعة الدورية للبرنامج شفافة بشكل أكثر، وأنها تتيح للفريق المختص بالتصميم الداخلي إبداء الرأي حول توازن الموضوعات والمهارات في عموم المنهج الدراسي. كما تلاحظ لجنة المراجعة التباين في فرص التوظيف بالنسبة للخريجات والطالبات. ومن ثمَّ تنصح فريق البرنامج أن يعكس هذا التباين في منهجهم الدراسي خلال مراجعاتهم الدورية؛ من أجل إطلاع الطالبات على مهارات جديدة، وزيادة رؤيتهن لفرص التوظيف، إضافة إلى تفعيل المشاركة مع قطاع الصناعة والمجتمع المحلي.

4.8 أكدت المقابلات مع كبار المديرين، ومع أعضاء هيئة التدريس أن هناك آليات رسمية لتحصيل آراء منظمة من الجهات ذات العلاقة كالاستطلاعات، ومحاضر اجتماعات اللجنة الاستشارية، وتقارير الأشخاص الخارجيين الذين يقومون بعملية الاعتدال. وقد أكد الاجتماع مع الطالبات أن الاستطلاعات التقييمية تُجرى لكل مقرر من المقررات في نهاية الفصل الدراسي، وقد أُبلغت لجنة المراجعة بأن الطالبات يحضرن جلسةً في كل فصل دراسي؛ لطرح الأسئلة وتلقي الردود مع رئيس

الجامعة. وتلاحظ لجنة المراجعة تحليل استطلاعات الخريجات والطالبات، وتقدر رد الكلية على آراء الخريجات وأرباب الأعمال. إلا أنه ليس واضحًا كيف يتم تحليل التعليقات المتحصلة مع بعضها البعض وتنفيذها، ولا كيفية مشاركتها مع الجهات ذات العلاقة. فعلى سبيل المثال، أكدت الجهات ذات العلاقة أنهم قد تشاركوا في قلقهم حول مهارات الطالبات، ودرجة تعقيد أعمال المشروعات، إلا أنه لم يكن هناك اجتماع متابعة أو استجابة من قبل الجامعة حول التغذية الراجعة التي قدمتها تلك الجهات. كما عبر أعضاء اللجنة الاستشارية للكلية عن قلقهم لرغبتهم في التوصية بإجراء بعض التحسينات على البرنامج، غير أنه لم تتح لهم الفرصة للتعبير عن آرائهم خلال اجتماعات هذه اللجنة؛ نتيجة ضيق الوقت المحدد للاجتماع، وجدول الأعمال المُعد سلفًا له. وإضافة إلى ذلك، لم يكن لدى هؤلاء دراية عن كيفية تقييم الآراء التي يقدمونها ومساهمتها في تحسين البرنامج. ومن ثمَّ توصي لجنة المراجعة بأن على الكلية أن تنفذ آليات رسمية لتضمن بأن التعليقات والآراء المنظمة المتحصلة من الاجتماعات والاستطلاعات المختلفة يتم تحليلها بصورة فعالة، وأن نتائج هذا التحليل يتم استخدامها لإثراء القرارات وإتاحتها للجهات ذات العلاقة للاطلاع عليها.

4.9 لدى الجامعة الملكية للبنات سياسة واضحة للتطوير المهني، والتي تهدف إلى تشجيع التطور الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة، وتدعيم مهاراتهم. وتلاحظ لجنة المراجعة أن الترتيبات الحالية لتحديد حاجات التطوير المهني لجميع الموظفين من خلال تخصيص التمويل اللازم، وإدراج الفعاليات والأنشطة، وعقد ورش العمل، وحضور المؤتمرات، والحلقات النقاشية، واستقدام المتحدثين الزائرين. ولجنة المراجعة تقدر أن هناك ترتيبات متنوعة للتطوير المهني التي تنظمها الجامعة، بما في ذلك المؤتمر العالمي الذي قدَّم فيه أعضاء هيئة التدريس أبحاثهم، وساهم في تطويرهم مهنيًّا. وإضافة إلى ذلك، تلاحظ لجنة المراجعة أنه إذا أراد أحد أعضاء هيئة التدريس وضع خطة لمساره الوظيفي، فإن هذه الخطة يتم عرضها على مجلس الكلية، ومن ثم ترفع للموافقة عليها بالاستناد على الموضوعات البحثية. ويتم اختيار هذه الموضوعات على مستوى الكلية، وبناء على التعاون مع الجهات الخارجية ذات العلاقة. كما أكد كبار المديرين، وأعضاء هيئة التدريس على أن الموافقة على خطة التطوير المهني لعضو هيئة التدريس تتم من خلال لجان مختلفة حسب الموضوعات العامة التي يختارها مجلس الكلية. ولجنة المراجعة تقترح بأنه يمكن إدراج موضوع الموافقة البحثية

كبند من بنود سياسة التطوير المهني؛ ليكون أعضاء هيئة التدريس على علم بهذا الشرط، ولضمان المساواة في تقييم طلبات المشاركة في المؤتمرات.

4.10 وفيما يتعلق بتحسين الأداء التعليمي لأعضاء هيئة التدريس، فإن الأدلة المقدمة تشير إلى استخدام طرق الملاحظة الصفية. ولجنة المراجعة تنصح بتنفيذ ممارسات فعالة ومجدية بشكل أكثر فيما يتعلق بطرق التعليم والتعلم، كتصميم ورش العمل التعليمية/ الحلقات النقاشية، والدورات القصيرة، أو طرق دعم أخرى. وهذا ما شخصته الجامعة في خطتها السنوية لبناء القدرات. وإضافة إلى ذلك، تقترح لجنة المراجعة ضرورة تمكين أعضاء هيئة التدريس من الممارسة العملية ضمن إطار تخصصاتهم، والمشاركة في تصميم المعارض/ المسابقات، وتوفير الخدمات الاستشارية، متى كان ذلك مناسبًا؛ من أجل المحافظة على الخبرات العملية والنقدية وتطويرها، وفي المقابل إدخال ذلك الجانب؛ ليكون جزءا من خبرات الطالبات. وخلال الاجتماعات مع أعضاء هيئة التدريس، لاحظت لجنة المراجعة أنهم ينظرون إلى فرص التطوير المهني المتاحة لهم بإيجابية. وعلاوة على ذلك، تلاحظ لجنة المراجعة أن هناك عملية منفذة لمراقبة التطور المهني لأعضاء هيئة التدريس، وتشتمل على مؤشرات الأداء الأساسية التي تضمنتها الخطة التشغيلية للكلية. ولجنة المراجعة تقدر أن هناك سياسة منفذه للتطوير المهني للموظفين الأكاديميين، وأنَّ هذه العملية تخضع للمراقبة والتقييم بصورة منتظمة.

4.11 استنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي، فإنَّ اللجنة الاستشارية للكلية، وتقارير التدريب العملي، واستطلاعات الخريجات توفر للكلية تغذية راجعة قيّمة بخصوص حاجات سوق العمل. كما يشير التقرير إلى جهود الكلية لإدخال مهارات التوظيف في مقرراتها؛ لتضمن أن برنامج بكالوريوس الفنون في التصميم الداخلي مواكب لمتطلبات سوق العمل المحلية. كما تلاحظ لجنة المراجعة أن جدول الأعمال الخاص باجتماع اللجنة الاستشارية، والآراء المقدمة من الجهات الخارجية ذات العلاقة، ومن الخريجات تقدم تغذية راجعة للكلية. وبحسب الاجتماعات التي عقدتها مع الجهات الخارجية ذات العلاقة، ومن خلال محاضر اجتماعات اللجنة الاستشارية، تقر لجنة المراجعة كذلك أن هناك خططًا حالية لتنظيم فعاليات خارج الجامعة كإقامة المعارض المتنقلة، والتي من شأنها إبقاء أعضاء هيئة التدريس على اطلاع بالممارسات المحلية الخاصة بالتصميم. غير أنَّ تقرير التقييم الذاتي لا يوضح الطريقة التي يتم التعبير بها عن هذه الحاجات، كما أنَّ بعض المخططات

المقدمة غير متجانسة، وكذلك لا تقدم المعلومات مؤشرات واضحة عن الطالبات الخريجات ومسألة العرض/ والطلب بالنسبة لطالبات التصميم الداخلي. وعلاوة على ذلك، لم تتوفر أدلة لدعم تقرير أو وثائق المتابعة خلال فترة التدريب العملي لدى أرباب الأعمال. ولجنة المراجعة تنصح بأن يتم تعديل تقرير التدريب العملي؛ لكي يستخدم لتقديم التوصيات حول تحسين مهارات التوظيف عند الطالبات. كما ترى لجنة المراجعة أن البرنامج يجب أن يناقش وينفذ مشاركة مجتمعية وصناعية مخطط لها؛ لإثراء عملية تطوير البرنامج. لذا، فإن لجنة المراجعة توصي بأن على الكلية أن تقوم باستطلاع حاجات سوق العمل بصورة رسمية، وأن تكثف مشاركتها مع قطاع الصناعة من خلال خطة منظمة ومؤشرات واضحة.

4.12 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص فاعلية إدارة وضمان الجودة، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- هناك نظامٌ منفَّذٌ لإدارة ضمان الجودة، والذي يقدم مُدخلات قيّمة في البرنامج
- الموظفون الأكاديميون وموظفو الدعم لديهم فهم تفصيلي بضمان الجودة، وبدورهم في هذه العملية
- هناك ترتيبات متوفرة لأغراض التقييم الداخلي للبرنامج، والتي تثري القرارات المتخذة لتحسين البرنامج، وتدعم الخطة التشغيلية السنوية
- أدت المراجعة الدورية التي قامت بها الكلية مع عنصر خارجي إلى العديد من التحسينات في البرنامج
- هناك ترتيبات متنوعة للتطوير المهني التي تنظمها الجامعة، بما في ذلك المؤتمر العالمي الذي قدّم فيه أعضاء هيئة التدريس أبحاثهم، وساهم في تطويرهم المهني
- هناك سياسة منفذة للتطوير المهني للموظفين الأكاديميين، وأن هذه العملية تخضع للمراقبة والتقييم بصورة منتظمة.

4.13 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة توصي بأن على الكلية القيام بما يلي:

- تضمن أن السياسات والإجراءات المتعلقة بالانتحال الأكاديمي والتظلم منقولة ومنفذة بصورة منظمة على مستوى البرنامج
- تضمن أن الخطة التشغيلية السنوية للكلية تتم مناقشتها من قبل كافة الجهات ذات العلاقة، وأن هناك تقرير متابعة لمراقبة، وتقييم فاعلية التحسينات المنفذة
- تنفذ آليات رسمية لتضمن أن التعليقات والآراء المنظمة المتحصلة من الاجتماعات والاستطلاعات المختلفة يتم تحليلها بصورة فعالة، وأن نتائج هذا التحليل يتم استخدامها لإثراء القرارات، وأن تكون متاحة للجهات ذات العلاقة للاطلاع عليها
- أن تقوم باستطلاع حاجات سوق العمل بصورة رسمية، وأن تكثف مشاركتها مع قطاع الصناعة من خلال خطة منظمة ومؤشرات واضحة.

4.14 الحكم النهائي

تطبيقا للمعايير، توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص بفاعلية إدارة وضمان الجودة.

5. الاستنتاج

بعد أخذ تقرير التقييم الذاتي الذي قامت المؤسسة بإعداده، والأدلة التي جُمعت من المقابلات والوثائق التي كانت متوفرة أثناء الزيارة الميدانية في الاعتبار، فإن لجنة المراجعة توصلت إلى الاستنتاج التالي بما ينسجم مع *دليل مراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية* لعام 2012، الصادر عن إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب:

إن برنامج بكالوريوس الفنون في التصميم الداخلي الذي تطرحه كلية الفنون والتصميم في الجامعة الملكية للبنات جدير بالثقة.